كلية الحقوق

بحث فى

دور القطاع التعاونى فى تحقيق التنمية المستدامة

(دراسة تحليلية فى ضوء الدستور المصرى لسنة ٢٠١٤)

إعداد دكتور

أيمن أحمد على عبد الغفار

وكيل كلية الحقوق لشؤن التعليم والطلاب

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

كلية الحقوق - جامعة أسوان

مقدمة

أولا : موضوع البحث وأهميته

يمثل القطاع التعاونى أحد القطاعات الثلاثة فى الدولة التى تبنى عليها إستراتيجة التنمية المستدامة ورؤية مصر الإسترتيجية ٢٠٣٠ ويعتبر القطاع التعاونى من القطاعات التى تساهم فى بناء الإقتصاد الوطنى وهو ما إعتنى به المشرع المصرى حيث تضمن الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ فى المادة (٣٣) منه النص على الآتى:"تحمى الدولة الملكية بأنواعها الثلاثة الملكية العامة والملكية الخاصة والملكية التعاونية . [١]

ويلاحظ أن الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ ذكر الملكية التعاونية فى المادة (٣٣) وشملها فى إطار الحماية مع الملكية العامة والملكية الخاصة وهذا يدل على أن الملكية التعاونية لها نفس الأهمية المقررة للملكية العامة والملكية الخاصة . [٢]

وإمعانا فى هذه الحماية أفرد المشرع الدستورى المصرى نصا خاصا للملكية التعاونية حيث تضمنت المادة (٣٤) من الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ النص على أن :"الملكية التعاونية مصونة وتراعى الدولة التعاونيات ويكفل القانون حمايتها ودعمها ويضمن إستقلالالها ولا يجوز حلها أو حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائى ." [٣]

وإجمالا تتمثل أهمية هذا البحث فى النقاط التالية :

١- القطاع التعاونى يشمل ١٨ مليون عضو تعاونى يمثلون أعضاء ١٢ ألف جمعية تعاونية فى أنشطة مختلفة تشمل التعاون الزراعى والصناعات الحرفية والإنتاجية والتعاون الإستهلاكى والثروة المائية والتعاون اللإسكانى وهذه الأنشطة تشمل فئات مختلفة من المجتمع من فلاحين وعمال وشباب وحرفيين[٤].

---

(١) المادة (٣٣) من الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ .

(٢) تجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص لم يأخذ دوره الطبيعى فى الحياة الإقتصادية والإجتماعية فى مصر إلا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣حيث صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن إستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الذى اتبع سياسة الإنفتاح الإقتصادى والذى تم تعديله عدة مرات وبات القطاع الخاص يعمل جنبا إلى جنب مع القطاع العام، كما صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١بشأن قطاع الأعمال العام إذ سمى الشركات العامة بشركات قطاع الأعمال العام بالمقابلة بقطاع الأعمال الخاص، وللمزيد من التفاصيل أنظر د.عبدالهادى مقبل، شرح قانون قطاع الأعمال العام، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية،٢٠١٤، ص٧-٩ .

(٣) المادة (٣٤) من الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ .

(٤) مجلة صوت التعاون العدد ٢٤٤مايو، يونيه، ٢٠١٦، ص٦-٧.

٢- عدم وجود آليات تساعد القطاع التعاونى على منافسة القطاع الخاص على الرغم من إهتمام المشرع الدستورى المصرى لعام ٢٠١٤ للقطاع التعاونى وإفراد نصوص خاصة له .

٣- عدم إهتمام الإعلام ومواقع التواصل الإجتماعى بالأنشطة التعاونية والقطاع التعاونى إذا ماتم مقارنته بمشروعات القطاع العام والخاص .

٤- يلعب القطاع التعاونى دورا هاما فى تحقيق التنمية بكافة صورها سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية فالقطاع التعاونى يساعد فى زيادة الدخل وتعبئة المدخرات ورفع مستوى معيشة المواطنين ماديًا وخلق قوى إنتاجية جديدة وزيادة الإنتاج ومعاونة الدولة في إنجاز بعض المشروعات الاقتصادية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يساعد القطاع التعاونى فى النهوض بتنمية الريف والحد من نسبة الفقر من خلال أداء الخدمات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية .

٥- وبدراسة قوانين التعاون في مصر وهي ستة قوانين نجدها جميعا تفرد نصوصًا تتحدث عن الدور الاجتماعي للقطاع التعاونى وتخصيص موردًا ماليًا من الفائض، ومن المؤكد أنه كلما ازداد حجم الفائض الاقتصادى [١] كلما كان المجتمع أكثر قدرة على إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الفائض يتم صرفه على الجانب الاجتماعي وهو ما تضمنته المادة ٦٣ من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الاستهلاكى حيث تحدثت عن أن نسبة ٥ % من الفائض في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية يورد للاتحاد

---

(١) الفائض عبارة عن مجموع ما يتم إنتاجه داخل الاقتصاد المصرى مطروحا منه الاستهلاك الضرورى، حيث أنه ابتداء من مرحلة معينة من مراحل تطور إنتاجية العمل، يستطيع المجتمع أن يتيح فى خلال الفترة الإنتاجية كمية من الناتج الصافى تزيد على ما يعد وفقا للظروف الفنية والاجتماعية للإنتاج – استهلاكا ضروريا للمنتجين المباشرين، ويقصد بالمنتجين المباشرين هؤلاء المرتبطين ارتباطا مباشرا بالعملية الإنتاجية سواء عن طريق العمل اليدوى أو بواسطة الآلات والمعدات بهدف إنتاج السلع المختلفة، وهؤلاء المنتجون بحكم طبيعة عملهم لا يمكن أن تتم علمية الإنتاج بدونهم ولو لفترات قصيرة، أما الفائض الزراعى Agricultural Surplus : فهو عبارة عن قيمة الدخل الزراعى مطروحا منه قيمة الاستهلاك الضرورى، أي أنه عبارة عن قيمة الناتج الزراعى الإجمالى خلال فترة إنتاجية معينة مطروحا منه الاستهلاك الضرورى للمنتجين المباشرين المرتبطين ارتباطا مباشرا بالعملية الإنتاجية خلال نفس الفترة. أنظر د. عبد الهادى على النجار، الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئته بالاقتصاد المصرى، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٤.مشار إليه فى د. ثناء إبراهيم خليفة، دور الفائض الزراعى والضرائب المزرعية فى تمويل التنمية الزراعية والاقتصادية، المؤتمر العلمى الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين "القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى"، من ٨-١٠ مايو، ٢٠٠٣ ص ٦.

التعاوني الاستهلاكي المركزى للصرف على الخدمات الاجتماعية القومية ونسية أخرى تعادلها تقوم الجمعية نفسها بإنشاء مشروعات اجتماعية لخدمة منطقة عمل الجمعية، ولقد تضمن الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ في الفصل الأول من الباب الثاني منه والخاص بالمقومات الاجتماعية والخلقية للمجتمع في المادة (٧) منه النص على " أن يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي" [١]

ونستنتج من نص المادة السابقة أن في مقدمة المقومات الاجتماعية للدولة التضامن الاجتماعي. ومقتضى التضامن الاجتماعي أن تتضافر جهود المواطنين ومنظماتهم التطوعية بصورة اختيارية في دعم العمل الاجتماعى في صورة خدمة اجتماعية يؤديها الغنى للفقير .

ثانيا: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث فى موضوع دور االقطاع التعاونى فى تحقيق التنمية "دراسة تحليلية فى ضوء الدستور المصرى لسنة ٢٠١٤" فى الإجابة على السؤال المركزى المتمثل فى ماهية دور االقطاع التعاونى فى تحقيق التنمية بكافة أشكالها سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية، ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات التالية :

- ماهية التعاون والتنظيم التشريعى للقطاع التعاونى وأثر التحول الرقمى عليه.
- ما هو دور القطاع التعاونى فى تنمية الريف والنهوض بالأنشطة الإنتاجية والخدمية .
- ماهو دور القطاع التعاونى فى الإهتمام بالشباب وتنمية العنصر البشرى
- ما هو دور القطاع التعاونى فى توفير السلع والخدمات الاستهلاكية .
- ما هو دور القطاع التعاونى فى حماية وتنمية الثروة المائية والسمكية.
- ما هو دور القطاع التعاونى فى مجال التعاونيات الإسكانية.
- ما هو دور القطاع التعاونى فى الحد من البطالة والتضخم والفقر .

ثالثا: منهج البحث

يعتمد الباحث على المنهج التاريخى من خلال تتبع التطور التاريخى للقطاع التعاونى والمنهج الإستقرائى من خلال إستعراض دور القطاع التعاونى فى تنفيذ الإستراتيجية العامة للدولة لتحقيق التنمية بالإضافة إلى إستخدام الأسلوب التحليلى عن طريق الدراسة التحليلية للنصوص والتشريعات التى توضح دور القطاع التعاونى فى تحقيق التنمية وذلك فى ضوء الدستورى المصرى لعام ٢٠١٤ والتشريعات التعاونية والبيانات والإحصائيات المتاحة وسيكون ذلك فى إطار الرؤية الذاتية للباحث.

([١]) المادة (٧) من الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ .

رابعا: خطة البحث

الحديث عن موضوع دور االقطاع التعاونى فى تحقيق التنمية "دراسة تحليلية فى ضوء الدستور المصرى لسنة ٢٠١٤ " يقتضى منا تقسيم خطة البحث على النحو التالى :

المبحث الأول : ماهية التعاون والتنظيم التشريعى للقطاع التعاونى وأثر التحول الرقمى عليه.

المطلب الأول: ماهية التعاون.

المطلب الثانى: التنظيم التشريعى للقطاع التعاونى وأثر التحول الرقمى عليه .

المبحث الثانى: دور القطاع التعاونى فى تنمية الريف والنهوض بالأنشطة الإنتاجية والخدمية.

المطلب الأول: دور القطاع التعاونى فى الإهتمام بتنمية الريف والتنمية الزراعية

المطلب الثانى: أثر القطاع التعاونى على التنمية المستدامة

المطلب الثالث: دور القطاع التعاونى فى الإهتمام بالشباب وتنمية العنصر البشرى

المطلب الرابع: دور القطاع التعاونى فى توفير السلع والخدمات الاستهلاكية

المبحث الثالث: دور القطاع التعاونى فى حماية وتنمية الثروة المائية والسمكية

المبحث الرابع: دور القطاع التعاونى فى مجال التعاونيات الإسكانية

المبحث الخامس: دور القطاع التعاونى فى الحد من البطالة و التضخم والفقر

المطلب الأول: دور القطاع التعاونى في الحد من البطالة

المطلب الثانى: دور القطاع التعاونى في الحد من التضخم والفقر

المبحث الأول
ماهية التعاون والتنظيم التشريعى
للقطاع التعاونى وأثر التحول الرقمى عليه

نقسم الحديث فى هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:
المطلب الأول: ماهية التعاون.
المطلب الثانى: التنظيم التشريعى للقطاع التعاونى وأثر التحول الرقمى عليه .

المطلب الأول
ماهية التعاون

أولا: المقصود بالتعاون

يقصد بالتعاون من الناحية اللغوية المساعدة المتبادلة، وقد دعت جميع الأديان إلى التعاون، وفكرة التعاونيات ليست حديثة ولكنها موجودة منذ القدم، وليست مستوردة من الخارج ولكنها موجودة في مجتمعنا سواء في الريف أوالحضر المصرى، كما أن فكرة التعاون موجودة في معظم الدول لأن الظروف الإقتصادية والإجتماعية دعت إلى قيام التعاون في كافة المجالات[١].

وحديثا [٢] اتجهت العديد من دول العالم إلى اتخاذ العديد من خطط الإنقاذ في محاولة منها لمواجهة الأزمات الإقتصادية، و مواجهة االأخيرة يحتاج من الدولة خطط إستراتيجية تتجنب الإرباك والتوتر الذي يمكن أن ينتج عنها من شعور الطبقات الفقيرة والمتوسطة بعدم الإرتياح لما تسفر عنه هذه الأزمات من إرتفاع فى الأسعار وأثار أخرى لها صدى سلبى على هذه الطبقات، ويعتبر القطاع التعاونى من القطاعات التى تساهم فى بناء الإقتصاد الوطنى وهو ما إعتنى به المشرع المصرى حيث تضمن الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ فى المادة (٣٣) منه النص على الآتى:"تحمى الدولة الملكية بأنواعها الثلاثة الملكية العامة والملكية الخاصة والملكية التعاونية."[٣]

---

(١) د. أحمد عبد الظاهر عثمان، أجنحة الحماية الإجتماعية، بدون ناشر، سنة ٢٠١٣، ص٧-٩.

(٢) تعتبر مبادرة حياة كريمة التى دعت إليها القيادة المصرية الحكيمة فى عام ٢٠٢١ من أهم نماذج التعاونيات للنهوض بالريف المصرى والمناطق العشوائية وذلك فى كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية سواء كانت فى مجال الإسكان أو دعم السلع الإستهلاكية أو الإنتاجية .

(٣) المادة (٣٣) من الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ .

كما تضمنت المادة (٣٤) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ النص على الآتى: "الملكية التعاونية مصونة وتراعى الدولة التعاونيات ويكفل القانون حمايتها ودعمها ويضمن إستقلالها ولا يجوز حلها أو حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائى."

وبتحليل نصوص المواد (٣٣) و (٣٤) من الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ نستنتج الآتى:

(١) أنه توجد ثلاثة أنواع من الملكية هما:

(أ) الملكية العامة:

وهذا النوع من الملكية يعطى للدولة حق تملك وسائل الإنتاج واستغلالها، وتختلف الملكية الجماعية عن ملكية الدولة فى الاقتصاد الرأسمالى لبعض وسائل الإنتاج، سواء عن طريق التأمين أم القيام بالاستثمارات العامة، على أساس أن الملكية العامة فى الاقتصاد الرأسمالى تظل مرتكزة على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، ونتيجة لذلك لا تؤدى إلى تغير فى طبيعة علاقات الإنتاج السائدة فى المجتمع، وينقسم المجتمع إلى طبقتين، الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج وطبقة العمال الذين يبيعون قوة عملهم كسلعة من السلع.

(ب) الملكية الخاصة:

وهى معترف بها فى أموال الاستهلاك وهى تسمح بحق التملك وحق الاستغلال للأفراد، وعلى الرغم من اختلاف نظم الملكية إلا أن نظام الملكية العامة (ملكية الدولة والملكية التعاونية) هو الشكل السائد والمسيطر[١].

(ج) الملكية التعاونية:

تتكون الملكية التعاونية من أعضاء الجماعة التعاونية الذين يضمون مواردهم وجهودهم للقيام باستغلال مشترك يقسمون الربح بينهم على أساس المبادئ المشتركة بينهم سواء فى مجال التجارة أو الصناعة أو الزراعة، ويكون من حق هذه الجماعة التعاونية امتلاك الأراضى الزراعية والآلات الزراعية والمواشى والمنشآت الصناعية الصغيرة وبما تشمله من آلات كما تمتلك نسبة كبيرة من مؤسسات التعاون الاستهلاكى التى تقوم بالتجارة الداخلية[٢].

ومن أهم الأسس التى يقوم عليها النظام الاقتصادى الرأسمالى هى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فالفرد حر فى أن يمتلك كيفما يشاء من أموال الاستهلاك أم من أموال الإنتاج

---

(١) د. رضا عبد السلام، مبادئ الاقتصاد السياسى، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، بدون سنة نشر، ص٨٩.

(٢) د. عبد الناصر محمد حسين، محاضرات فى الاقتصاد السياسى، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، ص٢٢٦، ٢٢٧.

كالأرض والآلات والمبانى، فالمالك حر فى حدود القانون فى استغلال ملكيته سواء بنفسه أم عن طريق تأجيرها للغير، كما أن للمالك حرية التصرف فى ملكيته بالطريقة التى تروق له سواء كان ذلك بالبيع أو التنازل أو الوصية أو الهبة أو الميراث[١].

ولا يغير من الوضع شيء قيام الدولة أحيانًا يتملك بعض وسائل الإنتاج سواءً بإقامة مشروعات جديدة أو تأميم مشروعات قائمة[٢]، وفتح أسواق جديدة أو استخدام التكنولوجيا الحديثة، والمزج بين عناصر الإنتاج المختلفة، واستخدام أساليب إدارية وتنظيمية تؤدى إلى رفع مستويات الإنتاجية وزيادة معدلات الإنتاج[٣].

(٢) تراعى الدولة التعاونيات لأن القطاع التعاونى يشمل ١٨ مليون عضو تعاونى يمثلون أعضاء ١٢ ألف جمعية تعاونية فى أنشطة مختلفة تشمل التعاون الزراعى والصناعات الحرفية والإنتاجية والتعاون الإستهلاكى والثروة المائية والتعاون اللإسكانى وهذه الأنشطة تشمل فئات مختلفة من المجتمع من فلاحين وعمال وشباب وحرفيين [٤]

وإنطلاقا من هذه الأهمية فإنه يجب تفعيل دور الجمعيات التعاونية والجمعيات الأهلية فى القيام بدورها المنوط بها فى كل القطاعات كما حددها الدستورالمصرى لسنة ٢٠١٤ للوصول بالمنتج الوطنى إلى درجة عالية من الجودة تطابق المواصفات العالمية المتطلبة للجودة ، لتعظيم دور الإقتصاد الإجتماعى وتشجيع الأفراد على المساهمة فى تنمية المجتمع عن طريق إستثمار رأس المال الوطنى والقضاء على إحتكار التجار للسلع وكل ذلك يخلق أثر إيجابى على ميزان المدفوعات الوطنى، كما أنه من الملاحظ عدم إهتمام الإعلام ومواقع التواصل الإجتماعى بالأنشطة التعاونية، ولذلك يجب على المختصين بالإعلام ومواقع التواصل الإجتماعى الإهتمام بالأنشطة التعاونية والوعى التعاونى من خلال تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على القيام

---

(١) د. عبد الناصر محمد حسين، محاضرات فى الاقتصاد السياسى، اقتصاد كلى، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠٠٦.، ص١٨٨.

(٢) د. رضا عبد السلام، مبادئ الاقتصاد السياسى، مرجع سابق، ص٧٢.

(٣) د. عزت عبد الحميد البرعى، أصول الاقتصاد السياسى، الكتاب الأول، المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية وتاريخ الفكر الاقتصادى ونظريته التوزيع والدخل القومى، كلية الحقوق- جامعة المنوفية، ٢٠٠٤- ٢٠٠٥.، ص٩٧.

(٤) مجلة صوت التعاون، العدد ٢٤٤مايو، يونيه ٢٠١٦، ص٦-٧.

بهذه الأنشطة التعاونية.حيث يحتل الإعلام أهمية كبيرة فى حياة الشعوب نظرا لقدرته على التأثير فى إتجاهات الأفراد وميولهم وبالتالى التأثير على الرأى العام .[١]

أما عن دور الإعلام فى الجانب الإقتصادى فإنه يتمثل فى نشر الوعى الإقتصادى بين المواطنيين تحقيقا للأهداف الإقتصادية للمجتمع مثل زيادة الإستثمار وزيادة الصادرات وتوعية المزارعين بالإرشاد الزراعى [٢]، كما تعتبر شبكات التواصل الإجتماعى ليست فقط جزء من التكنولوجيا الحديثة ولكنها أداة لخلق العلاقات الإجتماعية بين الأفراد بعضهم البعض وهى مصدر من مصادر الكشف عن مواهب الشباب وإمكانياتهم ومشاركتهم فى شتى مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وغيرها من المجالات [٣] ويرجع تاريخ الحركة التعاونية المصرية إلى عام ١٩٠٨ حيث كانت الأزمة الاقتصادية العالمية التي اشتدت مع بداية القرن العشرين وترتب على ذلك سوء حال الفلاحين نتيجة للضرائب المفروضة عليهم وأصبح الفلاح المصرى لقمة سائغة للمرابين، وفى عام ١٩٢٣ صدر أول تشريع تعاوني وهو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣، ولم يكن للتعاون الإستهلاكي فيه نصيب، إذ جاء خاصًا بالجمعيات التعاونية الزراعية بالإضافة إلى أن هذا القانون أغفل تخصيص جزء من صافي الأرباح لتحسين الشئون الإقتصادية والإجتماعية إلى الدرجة التي جعلت أصحاب المصلحة الحقيقية من التعاونيين يشعرون بالغربة بالنسبة للتعديلات الكثيرة التي تطرأ عليها، إذ لم يعد بإمكانهم الإلمام بهذه التعديلات، وهذا بالطبع لا يعفيهم من المسئولية أو العقوبة التي تترتب على مخالفة هذه القوانين أو القرارات الوزارية العديدة المرتبطة بتفسير موادها، كما أن تتابع هذه القوانين وتعديلاتها جعل الكثيرين ممن يتولون مسئولية الإدارة التنفيذية في التعاونيات المنتشرة في البلاد، يجدون صعوبة كبيرة في تحمل مسئولياتهم حيث أنهم وجدوا من الناحية العملية أنه يتعذر عليهم أداء وظائفهم بأعلى قدر

---

(١) لواء . سامى عبدالمنعم، دور الإعلام فى مواجهة الإرهاب والعنف، بحث مقدم المؤتمر السنوى التاسع عشر المنعقد فى كلية التجارة، جامعة عين شمس، فى الفترة من ٢٢-٢٣ نوفمبر ٢٠١٤م، بعنوان دور الإعلام فى مواجهة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، ص ٢٦١.

(٢) د. على لطفى، دور الإعلام فى مواجهة الأزمات المجتمعية، بحث مقدم المؤتمر السنوى التاسع عشر المنعقد فى كلية التجارة، جامعة عين شمس، فى الفترة من ٢٢-٢٣ نوفمبر ٢٠١٤م، بعنوان دور الإعلام فى مواجهة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، ص ٣.

(٣) د. رحاب عبدالعال، د.غادة إسماعيل زين الدين، شبكات التواصل الإجتماعى وتأثيرها على الشباب، بحث مقدم المؤتمر السنوى العشرين المنعقد فى كلية التجارة، جامعة عين شمس، فى الفترة من ١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠١٥م، بعنوان أزمات الشباب الحالية (الأسباب- المشكلات- إقتراحات الحلول)، ص ٦٤٧.

من الكفاءة، مع مراعاة مصالح أصحاب المصلحة الحقيقية في إطار التغيرات السريعة والمتلاحقة التي تتضمنها هذه القوانين[١] .

ومنذ أن إتجهت الدولة إلى سياسة الإنفتاح الإقتصادي ارتفعت أصوات التعاونيين ويساندهم في ذلك القيادات السياسية وعلماء التعاون إلى تحويل التعاونيات إلى وحدات إنتاجية تقوم بدور رئيسي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية[٢]، ففكرة التخطيط بمشاركة كل قطاعات الدولة فى تحقيق التنمية لها من الآثار الهامة على الإقتصاد الوطنى حيث كانت فكرة الخصصة لها أثر هام فى تنامى القطاع الخاص وظهوره كشريك فاعل فى تنفيذ خطط التنمية بجانب القطاع العام والمنظمات الأهلية [٣]وبالتبعية فإن مشاركة القطاع التعاونى فى تحقيق التنمية له دور هام بإعتباره إحدى قطاعات الدولة التى تساهم فى تنفيذ خطة الدولة فى تحقيق التنمية .

(٣) كما نستنتج من نص (٣٤) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ أنه لا يجوز حل الجمعيات التعاونية أو حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائى وهذا النص يعد ضمانة في إعطاء الجمعيات التعاونية الحق فى أن تمارس دورها المنوط بها بدون أى تأثيرات خارجية تؤثر على ممارسة نشاطها بحرية فى خدمة المجتمع وفى النهوض بالتنمية الريفية وتحقيق التنمية المستدامة [٤] .

وإمعانا في الضمانات فقد أعفى المشرع المصرى الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشأة طبقا لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ من الضرائب وذلك في حدود الغرض الذى تأسست من أجله:حيث تناولت المادة (٥٠) البند الثالث منها من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ النص على هذا النوع من الإعفاءات وذلك على النحو التالى " يعفى من الضريبة :

الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشأة طبقا لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وذلك في حدود الغرض الذى تأسست من أجله . "[٥]

---

(١٨) د. كمال حمدى أبوالخير، مشكلات البنيان التعاوني بين التشريع التعاوني و التطبيق، مكتبة عين شمس، ١٩٩٦، ص ٢٢١.

(١٩) الإتحاد العام للتعاونيات لجمهورية مصر العربية، المؤتمر التعاونى العام "الثالث"، سبتمبر ٢٠١٦، ص ٨.

(٢٠) د. زينب توفيق السيد، التنمية الإقتصادية فى ضوء المفاهيم والنظريات الحديثة مصر نموذجا، مجلة مصر المعاصرة، يناير – أبريل ٢٠١٨، العدد ٥٢٩-٥٣٠، السنة مائة وتسعة، القاهرة، ص ٥.

(٢١) المادة (٣٤) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ .

(٥) أنظر البند رقم (٣) من المادة (٥٠) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

نستنتج من النص السابق أن المشرع الضريبى المصرى أعفى الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشأة وفقًا لأحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ من الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية، وذلك في حدود الغرض الذي قامت من أجله، وبناء على ما سبق إذا حققت هذه الجمعيات والمؤسسات أرباحًا من أنشطة أخرى بخلاف نشاطها المحدد في نظام تأسيسها فإن هذه الأرباح لا يسري عليها الإعفاء الوارد في البند رقم (٣) من المادة (٥٠) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتنطبق عليها الضريبة.

ومع استمرار وازدهار الفكر التعاوني صدر قانونًا آخر يسمح بتنظيم كافة أنواع التعاونيات الزراعية والاستهلاكية والإسكانية والخدمية حتى صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ التي تأسست في ظله كافة أنواع التعاونيات وقد كان هذا القانون انطلاقة جديدة وبعثا للفكر التعاوني.

ومنذ عام ١٩٦٠ بدأت مرحلة التحول الاشتراكي تظهر بجلاء حيث توالت قرارات التأميم حيث صدر القانون رقم ٢٦٧ في عام ١٩٦٠ بإنشاء المؤسسات العامة التعاونية حيث ترتب على صدور هذا القانون إنشاء المؤسسات العامة في مجالات التعاون الزراعي والتعاون الاستهلاكي والتعاون الإسكاني و التعاونيات في المناطق الصحراوية والتعاون في الثروة المائية[١] .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بالتعاون الزراعي الذي نظم هذا النوع من التعاونيات ثم صدر القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ للتعاون الزراعي وإستمر العمل به حتى صدر القانون رقم ١٢٣ بسنة ١٩٨٣ الذى نظم تعاونيات الثروة المائية.

ثم صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الإتحاد العام للتعاونيات وتضمنت المادة الثالثة منه النص على ما يلي : الاتحاد العام للتعاونيات هو أعلي منظمة تعاونية وتتولى الإشراف والرقابة على الاتحادات التعاونية المركزية بهدف نشر وتوسيع تطوير الحركة التعاونية في مصر.

ويستنتج من نص المادة السابقة أن :

١- الاتحاد العام للتعاونيات هو أعلي منظمة تعاونية.

٢- يتولى الاتحاد العام للتعاونيات الإشراف والرقابة على الاتحادات التعاونية المركزية فى جميع محافظات الجمهورية من أجل نشر وتوسيع تطوير - الحركة التعاونية في مصر[٢] .

---

(١) د. أحمد عبدالظاهر عثمان، أجنحة الحماية الإجتماعية، مرجع سابق، ص١٩ -٢١.

(٢) المادة الثالثة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ الخاص بإنشاء الإتحاد العام للتعاونيات.

وبعد ذلك وجدت المطالبات لقيام تشريع موحد للقطاع التعاونى يقوم وضع كل القواعد التى تنظم عمل القطاع التعاونى فى كافة المجالات حتى يستطيع هذا القطاع أن يؤدى دوره فى تحقيق التنمية الإقتصادية وبإعتبار أن الحركة التعاونية إعتمدت على الجمعيات التعاونية في القيام بدورها المنوط بها لذا وجب علينا توضيح المقصود بالجمعية من الناحية القانونية والفقهية.

ثانيا: المقصود بالجمعية من الناحية التشريعية والفقهية

(١) التعريف التشريعى للجمعية :

تضمنت المادة (٢٩) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ النص على الآتى:"الزراعة مقوم أساسى للإقتصاد الوطنى وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها وتجريم الإعتداء عليها كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعى والحيوانى وتشجيع الصناعات التى تقوم عليها .وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح وذلك بالإتفاق مع الإتحادات والجمعيات الزراعية كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضى المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين وحماية الفلاح والعامل الزراعى من الإستغلال وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون ." [١]

يلاحظ على نص المادة السابقة أن الدستور المصرى لم يضع تعريف محدد للجمعيات وإنما قام بتحديد دور الجمعيات التعاونية في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب لا يرهق الفلاح ويحقق هامش ربح له ويخدم العملية الزراعية .

كما تضمنت (٤٢) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ النص على الآتى:"تلتزم الدولة بأن يكون للعاملين نصيب فى إدارة المشروعات وفى أرباحها ويلتزمون بتنمية الإنتاج وتنفيذ الخطة فى وحداتهم الإنتاجية وفقا للقانون والمحافظة على أدوات الإنتاج واجب وطنى ويكون تمثيل العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام بنسبة خمسين فى المائة من عدد الأعضاء المنتخبين ويكون تمثيلهم فى مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال وفقا للقانون وينظم القانون تمثيل صغار الفلاحين وصغار الحرفيين وبنسبة لا تقل عن ثمانين فى المائة من مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية والحرفية ." [٢]

نستنتج من نص المادة السالفة الإشارة أن الدستور المصرى تحدث عن تمثيل العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام بنسبة خمسين فى المائة من عدد الأعضاء المنتخبين ويكون

([١])المادة (٢٩) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ .

([٢])المادة (٤٢) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ .

تمثيلهم فى مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال ويكون تمثيل صغار الفلاحين وصغار الحرفيين بنسبة لا تقل عن ثمانين فى المائة من مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية والحرفية وترك عملية تنظيم تلك النسبة للقانون .

وإذا إنتقلنا إلى التعريف الذى تناولته القوانين المنظمة للجمعيات، كالقانون الفرنسي الصادر في أول يوليه سنة ١٩٠١، والقانون المصرى رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢[١] .

فقد تضمنت المادة الأولى من قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الجمعية بالنص على الآتى " تعتبر جمعية في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين، أو أشخاص اعتبارية، أو منهما معًا، لايقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، لغرض غير الحصول على ربح مادى " .[٢] .

ويلاحظ على نص المادة السابقة أن المشرع المصرى حدد الحد الأدنى لعدد الأشخاص الذين تتكون منهم الجمعية، بحيث لايقل هذا العدد عن عشرة من الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الإعتبارية أو منهما معًا .

ويشترط القانون في إنشاء الجمعية :

١-أن يكون لها نظام أساسى مكتوب وموقع عليه من المؤسسين .

٢- أن تتخذ لمركز إدارتها مقرا ملائما في جمهورية مصر العربية .

كما أطلق المشرع المصرى نشاط الجمعية، فلم يقيدها بنشاط معين . وعلى الرغم من أن المشرع القطري عدد الأنشطة التي يمكن أن تقوم بها الجمعية، إلا أن هذه الأنشطة جاءت من الكثرة بحيث تكون بعيدة عن التحديد والحصر، بطريقة يمكن معها القول بأن هذا التعداد وارد على سبيل المثال وليس الحصر، كما أن الغرض من الجمعية يشترك تعريف الجمعية في القانون المصري هو عدم الحصول أو تحقيق ربح مادى. كما أكد المشرع المصرى على مبدأ ألا يكون هدف الجمعية هو تحقيق أهداف غير مشروعة، من ذلك مخالفة القانون أو النظام العام أو الآداب.

---

(١) أصدر المشرع المصرى فى ٢٠٠٢/٦/٥ قانونًا جديدًا خاصًا بالجمعيات، أطلق عليه قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وألغي بموجبه القرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، والقانون رقم ١٥٣ السنة ١٩٩٩ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية. ولقد نص في المادة الثامنة من الإصدار على أن " يلغى قانون الجمعيات و المؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ و قانون الجمعيات و المؤسسات الأهلية الصادر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩، كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرفق .

(٢) المادة الأولى من قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ .

وتضمنت المادة ٥٦ من القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أن المؤسسة الأهلية تنشأ بتخصيص مال لمدة معينة أو غير معينة لتحقيق غرض غير الربح المادي، وتسرى في هذا الخصوص أحكام المادة (١١) من هذا القانون.[١]

ويلاحظ على التعريف السابق للمؤسسة الأهلية أن المشرع أجاز أن تكون المؤسسة الأهلية لمدة معينة أو غير معينة على عكس القانون الملغي حيث لم يتطلب لقيام المؤسسة الأهلية أن تكون لمدة محددة.كما أن المشرع لم يحدد يقيد هدف المؤسسة الأهلية وعليه فمن الممكن أن يكون هدف المؤسسة هدفا عاما أو خاصًا.

(٢) التعريف الفقهي للجمعية:

عرف الفقه الجمعية بأنها " تجمع مستمر من الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية أو هما معا تبتغيا تحقيق غرض غير الربح المادي" .[٢]

وتحتل الجمعية التعاونية الإنتاجية أهمية خاصة بين أشكال التعاون والتكامل المتنوعة فى مجال الإنتاج الزراعى وقد تظر إلى الوجود كمشروع زراعى جديد يتخذ شكل مزرعة جماعية أو بالتحول من الزراعة الفردية إلى الزراعة التعاونية وعليه يعرف التعاونيون الجمعية التعاونية، بأنها (مشروع يمتلكه الأفراد الذين ينتفعون بخدماته، كما أنهم يقدمون جميعا بالإشراف عليه ويقتسمون ما يجنية المشروع بنسبة معاملاتهم مع الجمعية). [٣]

يتضح من التعريفات السابقة سواء على المستوى التشريعى أو المستوى الفقهى أن للجمعية عدة سمات وهى:

أولا: الجمعية عبارة عن تجمع يضم مجموعة من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية، ينضمون إلى هذا الكيان الجماعي لتحقيق هدف أو غرض معين أنشئت الجمعية من أجله سواء كان غرضا إقتصاديا أو إجتماعيا.

ثانيا: استقلال الجمعية عن غيرها في ممارستها لنشاطها .

ثالثا: يشترط ألا يكون القصد من إنشاء الجمعية هو تحقيق ربح مادى لأعضائها بعكس الشركة التى تهدف إلى تقسيم الربح أو الفوائد الإقتصادية التي تنتج عن المشروع المشترك بين أعضائه.

---

(٢٩) المادة (٥٦) من القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية .

(٣١) د. محمد عبدالله مغازي، الحق في تكوين الجمعيات و المؤسسات الأهلية وفي ضوء أحكام القضاء الدستور و الشريعة الإسلامية، دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة ٢٠٠٥، ص١٩ .

(٣٢) د. كمال حمدى أبوالخير، إستراتيجية التنمية الزراعية، مكتبة عين شمس، بدون سنة نشر ، ص ٢٢٩.

رابعا: السمة غير السياسية وغير الحزبية للجمعيات أو المؤسسات الخاصة، وذلك بهدف إبعاد تأثير السياسة على نشاط الجمعيات.

المطلب الثانى
التنظيم التشريعى
للقطاع التعاونى وأثر التحول الرقمى عليه

تعددت المطالبات التى تنادى بوجود تشريع موحد للقطاع التعاونى حيث وجد فى دول كثيرة تشريع موحد للقطاع التعاونى يحكم كل أشكال التعاونيات ومن هذه الدول اليابان والصين والنمسا وألمانيا والهند وقبرص وسويسرا وهولندا [١]، وفى شأن وجود تشريع موحد للقطاع التعاونى من عدمه إنقسم الفقه حيث ذهب بعض الفقه إلى ضرورة أن تكون القواعد التفصيلية لانشاء الجمعيات التعاونية تجد مكانها الطبيعى فى القوانين التى تنظم كل مجال من التعاونيات على حدة وحجة هذا الرأى أن التعاونيات كل نوع يختلف عن الآخر فى الأشخاص محل المخاطبة فالتعاونيات الزراعية تخاطب المنتجين فى المجال الزراعى أما التعاونيات الإسكانية تتعامل مع البناء والإسكان،وفى مجال التعاون الاستهلاكي والإنتاجى تهتم بتوفير السلع الحرفية والخدمات الإنتاجية للمتعاملين مع الجمعيات التعاونية والتعاونيات في المناطق الصحراوية تهتم بعمليات إستصلاح الأراضى والأسلوب الأمثل لإستغلال الأراضى المستصلحة، والتعاون في الثروة المائية تهتم بالتوسع فى مشروعات الإستزراع السمكى ووحدات الصيد فى البحار والمياة الداخلية والبحيرات.

بينما ذهب البعض الآخر من الفقه إلى المناداة بضرورة وجود تشريع موحد للقطاع التعاونى يتضمن القواعد العامة والمبادىء الأساسية فقط ويترك التفاصيل للأنظمة واللوائح الداخلية التى يضعها الإتحاد العام للتعاونيات بالإتفاق مع الإتحادات النوعية حتى تسطيع أن تواكب المتغيرات العالمية وبذلك يتحقق التخطيط الشامل والمتكامل بين التعاونيات المختلفة [٢] .

ويتفق الباحث مع الرأى الأخير والذى ذهب إلى ضرورة وجود تشريع موحد للقطاع التعاونى لأن التشريع الموحد من متطلبات التحول الرقمى [٣] الذى بدأت الدولة المصرية فى

([١]) د. أحمد عبدالظاهر عثمان، أجنحة الحماية الإجتماعية، مرجع سابق، ص١٩ -٢١.

([٢]) د. أحمد عبدالظاهر عثمان ، أجنحة الحماية الإجتماعية ، المرجع السابق، ص٢٦-٢٧.

([٣]) يقصد بالتحول الرقمي السعي لتحقيق استراتيجية المنظمات وتطوير نماذج الأعمال والتشغيل المبتكرة والمرنة من خلال الاستثمار في التقنيات وتطوير المواهب وإعادة تنظيم العمليات وإدارة التغيير لخلق

تطبقيه على كافة المجالات والأنشطة المختلفة لتسهيل الرقابة على التعاونيات ولتحقيق الإستقرار فى الأوضاع القانونية بالنسبة لكافة أنواع التعاونيات ولتحقيق مستوى رضاء المواطن عن الخدمات المقدمة وحتى يؤدى القطاع التعاونى دوره فى تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق التكامل والتناسق بين التعاونيات المختلفة وفى ظل ثورة البيانات الحديثة و تكنولوجيا المعلومات المتقدمة وظاهرة البيانات الكبيرة الضخمة أصبحت تؤثر على رسم السياسات الاقتصادية والتنموية لتحول المجتمعات التي تتسم بالطابع الرقمي، وذلك بغية الحصول على قرارات وسياسات تتسم بالكفاءة والفعالية، كما يلاحظ على القطاع التعاونى نقص قواعد البيانات اللازمة لضمان الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات المتقدمة وتحقيق الأهداف المرجوة منه،و التحول الرقمى يسهم فى تمكين الدول من الإستفادة من المسارات الجديدة للتنمية الإقتصادية والمالية بهدف دعم التنمية المستدامة بلإضافة إلى أن الرقمنة أصبحت ضرورة لا غنى عنها فى القطاع الصناعى وأصبح التحول الرقمى نظاما واسعا يشمل الإبتكار ورقمنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة[١] .بلإضافة إلى أن التحول الرقمى يعتبر أحد دعائم التنمية المستدامة وركيزة أساسية لبناء إقتصاد تنافسى كمايعتبر من أهم العناصر الأساسية فى تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠حيث يسهم فى زيادة معدلات الناتج القومى الإجمالى [٢]، كما أن استخدام التكنولوجيا يهدف إلى ضرورة التحول نحو تكنولوجيا قادرة على النهوض بالبنية الاساسية التي هي أساس أي نهضة اجتماعية واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في تحقيق التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتحول السريع في بناء قاعدة تكنولوجية للمجتمعات الصناعية (٣) .

كما يلاحظ على القطاع التعاونى عدم وجود تشريعات داخلية تنظم أنشطة القطاع التعاونى تلائم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتحول الرقمى، وكل ذلك يتطلب وجود استراتيجية للتحول الرقمي تعمل على تقديم خدمات مبتكرة تعطي الأعمال ميزة تنافسية قوية

قيمة وخبرات جديدة للعملاء والموظفين وأصحاب العلاقة أنظر د. حسين مصيلحي، التحول الرقمي،الإطار المستقبلي لنظم و تكنولوجيا المعلومات، سنة ٢٠٢٠، ص ٦ .

(١) د. نجلاء صبحى خالد، تكنولوجيا التحول الرقمى وتنافسية الخدمات المصرفية الإلكترونية فى مصر إقليميا وعالميا، مجلة مصر المعاصرة، أبريل ٢٠٢٠، العدد ٥٣٨، السنة مائة واحدى عشرة، القاهرة، ص ٩-١٠.

(٢) د. نجلاء صبحى خالد، تكنولوجيا التحول الرقمى وتنافسية الخدمات المصرفية الإلكترونية فى مصر إقليميا وعالميا، المرجع السابق، ص ٥.

(٣) د. مدحت محمد عبد المنعم صالح، دور المنظمات الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية مع إشارة للحالة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣، ص ٢٠-٢٢.

ومصرفات منخفضة وأن تعمل هذه الاستراتيجية على تحقيق التحسين المستمر للسلعة أو الخدمة وتحقيق ولاء المستهلك وإسعاده [١] .

كما إهتم الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ بالقطاع التعاونى حيث تضمنت المادة (١٧) منه النص على الآتى " تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الإجتماعى ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الإجتماعى الحق فى الضمان الإجتماعى بما يضمن له حياه كريمه إذا لم يكن قادرا على إعالة نفسه وأسرته فى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين والعمالة غير المنتظمة وفقا للقانون وأموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة وهى وعوائدها حق للمستفيدين منها وتستثمر إستثمارا آمنا وتديرها هيئة مستقلة وتضمن الدولة أموال التأمينات والمعاشات ."[٢]

نستنتج من نص المادة السابقة الآتى:

١- تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الإجتماعى ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الإجتماعى الحق فى الضمان الإجتماعى بما يضمن له حياه كريمه إذا لم يكن قادرا على إعالة نفسه وأسرته فى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة .

٢- تعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين والعمالة غير المنتظمة وفقا للقانون.

٣- أموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة وهى وعوائدها حق للمستفيدين منها وتستثمر إستثمارا آمنا وتديرها هيئة مستقلة وتضمن الدولة أموال التأمينات والمعاشات .

كما تضمنت المادة (٢٧) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ النص على الآتى:" يهدف النظام الإقتصادى إلى تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقى للإقتصاد القومى ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة والقضاء على الفقر .

ويلتزم النظام الإقتصادى بمعايير الشفافية والحوكمة ودعم محاور التنافس وتشجيع الإستثمار

والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبينيا ومنع الممارسات الإحتكارية ومع مراعاة الإلتزام المالى والتجارى والنظام الضريبى العادل وضبط آليات السوق وكفالة الأنواع المختلفة للملكية والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك ويلتزم النظام

([١]) د. محمد محمد الهادي، ثورة البيانات، و آثارها المجتمعية و التنموية و العلمية، بدون ناشر، سنة ٢٠٢٠، ص١٢

([٢]) المادة (١٧) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ .

الإقتصادى إجتماعيا بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والإلتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر وفقا للقانون ." [1]

نستنتج من نص المادة السابقة الآتى:

١- يهدف النظام الإقتصادى إلى تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقى للإقتصاد القومى ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة والقضاء على الفقر .

٢- يلتزم النظام الإقتصادى بمعايير الشفافية والحوكمة ودعم محاور التنافس وتشجيع الإستثمار والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبينيا

٣- كما يلتزم النظام الإقتصادى بمنع الممارسات الإحتكارية مع مراعاة الإلتزام المالى والتجارى والنظام الضريبى العادل

٤- ضبط آليات السوق وكفالة الأنواع المختلفة للملكية والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك

٥- كما يلتزم النظام الإقتصادى إجتماعيا بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والإلتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر وفقا للقانون .

كما تضمنت (٢٨) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ النص على الآتى:"الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية والخدمية مقومات أساسية للإقتصاد الوطنى وتلتزم الدولة بحمايتها وزيادة تنافسيتها وتوفير وتنظيم الإستيراد وتولى الدولة إهتماما خاصا بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى كافة المجالات وتعمل على تنظيم القطاع غير الرسمى وتأهيله." [2]

نستنتج من نص المادة السابقة الآتى:

١- تلتزم الدولة بحماي الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية والخدمية وزيادة تنافسيتها

٢- كما تلتزم الدولة بتوفير وتنظيم الإستيراد

٣- كما تهتم الدولة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى كافة المجالات

٤- وأخيرا تقوم الدولة بتنظيم القطاع غير الرسمى وتأهيله.

([1]) المادة (٢٧) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ .

([2]) المادة (٢٨) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ .

كما تضمنت (٣٠) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ النص على الآتى:"تلتزم الدولة بحماية الثروة السمكية وحماية ودعم الصيادين وتمكينهم من مزاولة أعمالهم دون إلحاق الضرربالنظم البيئية وذلك على النحو الذى ينظمه القانون .

وتكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية فى تنفيذها وتنظيم إستخدام أراضى الدولة ومدها بالمرافق الأساسية فى إطار تخطيط عمرانى شامل للمدن والقرى وإستراتيجية لتوزيع السكان بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ويحفظ حقوق الأجيال القادمة . كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوئيات تشمل (إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة ." [١]

ونستنتج من نص المادة السابقة الآتى:

١- أن المشرع الدستورى المصرى ألزم الدولة بحماية الثروة السمكية وحماية ودعم الصيادين وتمكينهم من مزاولة أعمالهم دون إلحاق الضرربالنظم البيئية وكل ذلك على النحو الذى ينظمه القانون .

٢- تكفل الدولة إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية فى تنفيذها وتنظيم إستخدام أراضى الدولة ومدها بالمرافق الأساسية فى إطار تخطيط عمرانى شامل للمدن والقرى وإستراتيجية لتوزيع السكان بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ويحفظ حقوق الأجيال القادمة .

٣- تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوئيات من ناحية إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة وهو ما تم تنفيذه بالفعل من قبل القيادة السياسية الحكيمة من خلال مبادرة حياة كريمة من وذلك عن طريق تخطيط ورصف للطرق وتوفير البنية الأساسية والمرافق والصرف الصحى وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة بالريف المصرى والأماكن العشوائية وهو ما تم فعلا على أرض الواقع بمشاركة كل أجهزة الدولة .

٤- وأخيرا تلتزم الدولة بتوفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة وهو ما تم بالفعل من خلال مبادرة حياة كريمة حيث تم توفير مبالغ مالية لتنفيذ هذا البرنامج والوصول للتنمية الريفية المبتغاة والنهوض بالأنشطة الإنتاجية والخدمية وهو ما سنتناوله بالتفصيل فى المبحث التالى .

([١]) المادة (٣٠) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ .

المبحث الثاني

دور القطاع التعاونى

فى تنمية الريف والنهوض بالأنشطة الإنتاجية والخدمية

مما لا شك فيه أن للجمعيات التعاونية الزراعية دور هام فى التنمية الريفية والمساهمة فى حل المشكلات الاقتصادية للفلاح بدء من مرحلة استصلاح الأراض وتعميرها ثم مرحلة الحصول على البذور والتقاوى مرورا بالإرشاد الزراعي من حرث وري وسماد وصولا لمرحلة الحصاد والتسويق والتخزين للمحصول و الإنتاج النباتي والحيواني ولقد سيطرت مبادىء ونظريات السوق الحرة على الإقتصاد العالمى وصاحب ذلك زيادة حدة المنافسة بين التجار [١]، ويعتبر القطاع التعاونى الزراعى من أهم مكونات البنيان التعاونى المصرى وهو من أهم الآليات التى يمكن الإعتماد عليها فى المشروع القومى لإستصلاح ١,٥مليون فدان. [٢]

وإهتم الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ بتنمية الريف المصرى حيث تضمنت (٢٩) منه النص على الآتى:"الزراعة مقوم أساسى للإقتصاد الوطنى وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها وتجريم الإعتداء عليها كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعى والحيوانى وتشجيع الصناعات التى تقوم عليها .وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح وذلك بالإتفاق مع الإتحادات والجمعيات الزراعية كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضى المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين وحماية الفلاح والعامل الزراعى من الإستغلال وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون ." [٣]

كما تضمنت (٢٨) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ النص على الآتى:"الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية والخدمية مقومات أساسية للإقتصاد الوطنى وتلتزم الدولة

---

(٤٤) أنظر

Advancing the indutrial application of synthetic biology, Competition for feasibility funding, Technology Strategy BoardDriving Innovation, October ٢٠١٢,p٢.

مشار إليه في د. علاء التميمى، إلتزام التاجر بضمان سلامة المستهلك ضد الأضرار البيولوجية في عصر تحرير التجارة الدولية، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ملحق العدد الثالث والستين إصدار يوليو ٢٠١٣، الجزء الأول ص ١٢٦٧.

(٤٥) الإتحاد العام للتعاونيات لجمهورية مصر العربية، مرجع سابق، .ص ٤ .

(٣) المادة (٢٩) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ .

بحمايتها وزيادة تنافسيتها وتوفير وتنظيم الإستيراد وتولى الدولة إهتماما خاصا بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى كافة المجالات وتعمل على تنظيم القطاع غير الرسمى وتأهيله." [١]

كما أبرز الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ دور القطاع التعاونى فى توفير خدمات التأمين الإجتماعى للمواطنين حيث تضمنت المادة (١٧) منه النص على الآتى " تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الإجتماعى ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الإجتماعى الحق فى الضمان الإجتماعى بما يضمن له حياه كريمه إذا لم يكن قادرا على إعالة نفسه وأسرته فى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين والعمالة غير المنتظمة وفقا للقانون وأموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة وهى وعوائدها حق للمستفيدين منها وتستثمر إستثمارا آمنا وتديرها هيئة مستقلة وتضمن الدولة أموال التأمينات والمعاشات ." [٢]

وقد حقق القطاع التعاونى تطورات كبيرة فى مجال التنمية الريفية فى كثير من دول العالم نذكر منها النهوض بالقطاع الريفي باليابان لمواكبة الاقتصاد المتطور الحديث بها، و توزيع القوى الكهربائية في إضاءة الريف الأمريكي، ومساهمة القطاع التعاونى في كندا في مجال الائتمان وتداول ٧٥٪ من القمح والحبوب الأخرى بالأسواق التعاونية وأيضا مساهمة القطاع التعاونى الزراعى في الدول الأسكندنافية فى تزويد السوق بمعظم المنتجات و ٩٠ ٪ في بعضها، ودور القطاع التعاونى في الهند في إنتاج ٥٠ % من إنتاج السكر الهندى [٣] .

وعليه نتناول دور القطاع التعاونى فى تنمية الريف والنهوض بالأنشطة الإنتاجية والخدمية فى المطالب التالية:

المطلب الأول: دور القطاع التعاونى فى الإهتمام بتنمية الريف والتنمية الزراعية

المطلب الثانى : أثر القطاع التعاونى على التنمية المستدامة

المطلب الثالث: دور القطاع التعاونى فى الإهتمام بالشباب وتنمية العنصر البشرى

المطلب الرابع: دور القطاع التعاونى فى توفير السلع والخدمات الاستهلاكية

([١]) المادة (٢٨) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ .

([٢]) المادة (١٧) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ .

(٤٩) د. أحمد عبد الظاهر، أجنحة الحماية الإجتماعية، مرجع سابق، ص٥٤-٥٥ .

المطلب الأول

دور القطاع التعاونى

فى الإهتمام بتنمية الريف والتنمية الزراعية

يعتبر القطاع التعانى فى التنمية الزراعية من أهم القطاعات التعاونية في مصر ودعامة أساسية في البنيان الاقتصادي القومي المصرى، ولذلك يتطلب قبول التعاونيات الزراعية تبنى الدولة لسياسات واضحة المعالم بما يساهم فى فعالية دورها فى تنظيم الزراعة المصرية ودعم الحكومة للتعاونيات الزراعية وتوفير المعونة الفنية لها [١] حيث تقوم سياسة الدعم على عرض بعض السلع الأساسية بقيمة أقل من سعر السوق إلى أشخاص بعينهم . [٢]

ويشمل القطاع التعاونى الزراعى أكثر من ٦٦٨٤ جمعية تعاونية موزعة على تعاونيات الإئتمان الزراعى وتعاونيات الإصلاح الزراعى والتى يبلغ عدد أعضائها أكثر من (٤) مليون عضو، ويبلغ حجم أعمال القطاع التعاونى الزراعى ٣٠ مليار جنيه، توفر فرص عمل للشباب في مجالات الإستصلاح الزراعى والذى أضاف للرقعة الزراعية أكثر من مليون فدان وفي مشروعات الإنتاج الحيوانى وإنتاج الأعلاف والإنتاج الداجنى وغيرها من الأنشطة الزراعية [٣]، والتى تساهم في توفير الغذاء الآمن للمجتمع ويعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تلعب دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية وذلك لما يسهم به من إمداد السكان بالغذاء والمنتجات الزراعية والمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات الزراعية، كما أن القطاع الزراعي يشكل سوقا مهما للسلع غير الزراعية، حيث أن أكثر من ٥٠% من الإنتاج الزراعى في أوروبا يتم جنيه ومعالجته وبيعه عن طريق التسويق التعاونى [٤]، وقد تعاظمت المسئوليه الملقاة على عاتق القطاع التعاونى الزراعى في ظل آليات السوق والتوسع فى الأسواق وتدعيم البنية التحتية والتكنولوجية والتحول الرقمى وتحفيز الإبتكار والبحث العلمى باعتباره أحد الركائز الأساسية

---

(٥٠) د. كمال حمدى أبوالخير، إستراتيجية التنمية الزراعية، مرجع سابق،ص ٢٢١

(٥١) د.ماجد عبدالعظيم قابيل، آثار ترشيد الدعم في خفض عجز الموازنة العامة ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الثامن عشر بعنوان أزمة علاج الموازنة العامة للدولة وتحسين الوضع الإقتصادى ، المنعقد في رحاب كلية التجارة جامعة عين شمس في الفترة من ٢٢-٢٤ نوفمبر ٢٠١٣ ، ص ٦٦٩

(٥٢) الإتحاد العام للتعاونيات لجمهورية مصر العربية، مرجع سابق، .ص ٤ .

(٤) مجلة صوت التعاون العدد ٢٤٤مايو، يونيه، ٢٠١٦، مرجع سابق، ص١٤.

لحماية التوازن الاقتصادي والاجتماعي في مصر وإحدى الوسائل المهمة لتحقيق التنمية ورفع القدرة التنافسية[١] .

ولقد ساهم القطاع التعاونى فى توفير الغذاء الآمن لاعضائها الذين يمثلون ٤٠% من سكان العالم وفى حماية البيئة وفى توفير فرص عمل وفى بناء السلام الإجتماعى [٢] وبذلك يساهم القطاع التعاونى فى تحسين الأحوال المعيشية عن طريق تحديد إحتياجات الأعضاء وتوفيرها من خلال الجمعيات والمشروعات التعاونية.

ولقد أدركت الحكومات والمنظمات الدولية عدم إمكانية القضاء على مشكلة أزمات الغذاء وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة إلا عن طريق الإستثمار الزراعى والأخير يتطلب وجود سياسات مناسبة عن طريق إضافة مشروعات إنتاجية جديدة تساهم فى إستيعاب قدر من القوى البشرية غير العاملة والحد من مشكلة البطالة [٣].

ولقد تضمن القانون رقم (١٢٢) لسنة ١٩٨٠ الخاص بالتعاون الزراعي النص فى المادة الأولى منه على ما يلى : التعاون حركة شعبية ديمقراطية ترعاها الدولة ويسهم التعاون في تنفيذ الخطة العامة للدولة في القطاع الزراعي . والجمعيات التعاونية الزراعية وحدات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تطوير الزراعة في مجالاتها المختلفة كما تسهم في التنمية الريفية في مناطق عملها وذلك بهدف رفع مستوى أعضائها اقتصاديًا واجتماعيًا في إطار الخطة العامة للدولة، وتتولى التعاونيات تقديم الخدمات المختلفة لأعضائها وتسهم في التنمية الاجتماعية في منطقة عملها وذلك بهدف رفع مستوى أعضاء التعاونيات وغيرهم اقتصاديًا واجتماعيًا في إطار الخطة العامة للدولة [٤] .

ومن المعلوم أن الاقتصاد الاجتماعى، والاجتماع الاقتصادى يعتبران فرعين للدراسات الاقتصادية يعرض الأول النظم الاقتصادية وما ينبغى أن تكون عليه، والثانى كفرع من علم الاجتماع يعرض نفس الموضوعات الخاصة بعلم الاقتصاد فى ارتباطها بالنظم الاجتماعية (كالنظم السياسية والدينية والأسرية)[٥] ويقدر النشاط الإنتاجى لبلد ما خلال فترة زمنية معينة

---

(١) د. حنان محمود سيد، الأثار الإقتصادية للإستثمار الزراعى المصرى بإستخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتى، مجلة مصر المعاصرة، أكتوبر ٢٠١٧، العدد ٥٢٨، السنة مائة وثمانية، القاهرة، ص ٤١٥.

(٢) مجلة صوت التعاون، العدد ٢٤٤مايو، يونيه، ٢٠١٦، ص١٣.

(٣) د. نجلاء صبحى خالد، تكنولوجيا التحول الرقمى وتنافسية الخدمات المصرفية الإلكترونية فى مصر إقليميا وعالميا، مجلة مصر المعاصرة، أبريل ٢٠٢٠، العدد ٥٣٨، السنة مائة واحدى عشرة، القاهرة، ص ٢٥.

(٤) المادة الأولى من القانون رقم (١٢٢) لسنة ١٩٨٠ الخاص بالتعاون الزراعي.

(٥) د. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسى، المؤسسة القومية للطباعة والنشر، الجزائر، ١٩٨١،ص٦٠.

(عادة ما تكون سنة) وهنا لا يكفى فقط وجود الإحصاءات الخاصة بكافة أنواع النشاط الاقتصادى وإنما يلزم كذلك أن تتوصل إلى وسيلة للتعبير[1] من الناتج القومى، والدخل القومى على نحو يمكن معه التعرف على التغيير الذى طرأ على النشاط الإنتاجى وذلك بغرض الوصول لتقدير للعملية الإنتاجية فى مجموعها.وجدير بالذكر أن نشير فى هذا المجال إلى ظاهرة ترتبط بعنصر رأس المال المستخدم فى العمليات الإنتاجية كعنصر من عناصر الإنتاج، هذه الظاهرة هى انخفاض قيمة رأس المال وبالتالى انخفاض مقدار ما يمكن أن يساهم فى إنتاجه من سلع وخدمات، الأمر الذى يتعين معه المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة.

الحقيقة أنه لا توجد عدالة فى توزيع مستلزمات الإنتاج بين القطاع التعاونى والقطاع العام والقطاع الخاص وترتب على ذلك وجود نقص فى منتجات القطاع التعاونى وخاصة منتجات التعاونيات الزراعية وبالتالى يؤثر بصورة سلبية على الطاقة الإنتاجية . وللحفاظ على هذه الأخيرة فإنه يجب توفير مستلزمات الإنتاج لأنشطة القطاع التعاونى بسعر مناسب يتفق مع أسعار السوق كما هو متبع بالنسبة للقطاع العام والخاص، كما أنه للحفاظ على هذه الطاقة الإنتاجية فإنه يتعين خصم جزء من إجمالى الدخل الذى يتولد خلال الفترة الإنتاجية لأصل معين من الأصول الرأسمالية بحيث يكفى هذا الجزء لاستبدال رأس المال المستخدم فى العملية الإنتاجية أثناء نفس الفترة، فضلاً عن المحافظة على هذا الأصل سليمًا وبالتالى المحافظة على طاقته الإنتاجية.ويتمثل عائد العمل فى الأجور والمرتبات وما فى حكمها وسواء أخذت الشكل النقدى أو الشكل العينى فى جزء منها، كتقديم الأغذية والمسكن من جانب رب العمل، أو تقديم بعض السلع والخدمات مجانًا أو بثمن يقل عن ثمن التكلفة..الخ، وعلى هذا الأساس يمثل دخل العمل الأجور الفعلية والمحسوبة والنقدية والمزايا العينية والأجور المستحقة.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يقتضى تنمية القطاع الزراعى، والذى يلزم معه وجود فائض زراعى فهو شرط ضرورى لتنمية القطاع الزراعى وإن كان ليس شرطا كافيا، حيث يجب استخدامه بكفاءة، بتوجيهه لتمويل تنمية القطاع الزراعى بإعادة استثماره داخل القطاع أولا، ثم تمويل باقى القطاعات اللازراعية، حيث توجد علاقات تشابكية بينهما. ويعتبر الفائض الزراعى أيضًا مؤشرًا لكفاءة الأداء الاقتصادى للقطاع الزراعى، فكلما زادت كفاءة الأداء الاقتصادى للقطاع الزراعى أدى ذلك إلى زيادة الفائض الاقتصادى ونموه بمعدلات أكبر مما يتوفر معه

([1]) د. عزت عبد الحميد البرعى، أصول الاقتصاد السياسى، مرجع سابق، ص٤٩٣، ٤٩٤.

تراكم رأسمالى، يستخدم فى تمويل التنمية الزراعية والاقتصادية والاجتماعية فى الاقتصاد المصرى[١].

ويعتبر التعاون الزراعى من أكثر القطاعات انتشارا، حيث يشمل منظمات تعاونية تعمل في المجالات الزراعية المختلفة سواء فى الإنتاج النباتي والحيواني أو الاصلاح الزراعى أو استصلاح الأراض وتعميرها[٢]، وحتى يحقق التعاون الزراعى أهدافه فى تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة الآتى:

١- يستلزم تحقيق الإصلاح المؤسسى وضع برنامج إستراتيجى لإستغلال المجالات والأنشطة الزراعية الإستغلال الأمثل وتنميتها وإزالة العقبات التى تواجه المزارعين والمستثمرين بما يتواكب مع التطورات فى هذه المجالات وتحقيق أهداف الدولة فى الرقى بالمجتمع الريفى وتحقيق الحياة الكريمة لأفراد المجتمع المصرى وهو ما تسعى إليه القيادة السياسية فى مصر من خلال مبادرة حياة كريمة، لذلك نهيب بالمشرع المصرى إصدار تشريع تعاونى مناسب يتواكب مع المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية للمساهمة فى تنفيذ مبادرة حياة كريمة والتى تم إطلاقها والبدء فى تنفيذها من قبل القيادة السياسية ومؤسسات الدولة المصرية.

٢- يجب على مؤسسات الدولة وضع إستراتيجية للحفاظ على المخزون السلعى الآمن .

٣- الإهتمام بتنمية وصيانة الموارد المائية وإستصح الأراضى والصرف الزراعى وشق الترع والمصارف وتنظيفها لترشيد إستخام المياة .

٤- الإهتمام بالبنية التحتية فى الريف المصرى والإهتمام بالصناعات الحرفية واليدوية وخاصة فى المناطق الريفية الجديدة.

٥- كما يجب على الأجهزة الرقابية فى الدولة متابعة حسن تطبيق معايير الجودة للمنتجات الوطنية وحماية المستهلك من الغش من خلا الجمعيات التعاونية الإستهلاكية .

٦- مساندة مؤسسات الدولة للقائمين على الإستصلاح الزراعى من مزارعين ومستثمرين من خلال إعطاء حوافز مالية وإعفاءات ضريبية لمنتجات هذه المناطق ولهذا فإنه يجب أن تفرض الضرائب بقدر من الحكمة لتشجيع العملية الإنتاجية (٣) .

---

(١) د. ثناء إبراهيم خليفة، دور الفائض الزراعى والضرائب المزرعية فى تمويل التنمية الزراعية والاقتصادية، مرجع سابق، ص ٦.

(٦١) د. أحمد عبد الظاهر، أجنحة الحماية الإجتماعية، ٢٠١٣، مرجع سابق، ص٧٥.

(٣) د. السيد عطية عبدالواحد، دور السياسة المالية فى تحقيق التنمية الإقتصادية، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، ص٣٠٨ .

٧- العمل على خلق بيئة تنافسية بين العمال والحرفين من خلال إعطاء ميزة للتميز فى كافة المجالات والأنشطة الريفية وذلك من خلال التنسيق بين كافة مؤسسات الدولة من تمويل من قبل البنوك وإرشاد زراعى وتسويق للمنتجات الريفية .

ومما لاشك فيه أن التنمية الزراعية تتأثر بالفائض الزراعى الناتج أو المتولد عن القطاع الزراعى، كما يؤثر هذا الفائض فى تنمية القطاعات الأخرى غير الزراعية، فهو يمثل التراكم الرأسمالى الذى يعاد استثماره فى العملية الإنتاجية سواء داخل القطاع الزراعى أو خارجه فى القطاعات اللازراعية، مما يتحقق معه نمو فى القطاع الزراعى، يمكن أن يؤدى إلى تحقيق تنمية زراعية واقتصادية واجتماعية، إن تحقيق التنمية الاقتصادية يقتضى تنمية القطاع الزراعى، والذى يلزم معه وجود فائض زراعى فهو شرط ضرورى لتنمية القطاع الزراعى وإن كان ليس شرطا كافيا، حيث يجب استخدامه بكفاءة، بتوجيهه لتمويل تنمية القطاع الزراعى بإعادة استثماره داخل القطاع أولا، ثم تمويل باقى القطاعات اللازراعية، حيث توجد علاقات تشابكية بينهما. ويعتبر الفائض الزراعى أيضًا مؤشرًا لكفاءة الأداء الاقتصادى للقطاع الزراعى، فكلما زادت كفاءة الأداء الاقتصادى للقطاع الزراعى أدى ذلك إلى زيادة الفائض الاقتصادى ونموه بمعدلات أكبر مما يتوفر معه تراكم رأسمالى، يستخدم فى تمويل التنمية الزراعية والاقتصادية والاجتماعية فى الاقتصاد المصرى[١].

(١) د. ثناء إبراهيم خليفة، دور الفائض الزراعى والضرائب المزرعية فى تمويل التنمية الزراعية والاقتصادية، مرجع سابق ،ص ٦.

المطلب الثانى
أثر القطاع التعاونى على التنمية المستدامة
الفرع الأول
مفهوم التنمية المستدامة

كانت بداية ظهور مصطلح التنمية المستدامة سنة ١٩٨٠ عندما قام الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة والمصادر الطبيعية بنشر تقرير يحمل عنوان " استراتيجية الحفاظ على العالم"، ويهدف هذا الأخير إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على المصادر الطبيعية الحية، إلا أن هذا التقرير كان محدودا غير شامل ويهدف بالأساس إلى تحقيق الاستدامة فقط (١) .

ومن الناحية الاقتصادية تعني التنمية المستدامة أو (المتواصلة) توفير الرفاهية الاقتصادية في الحاضر والمستقبل مع إبداء الاهتمام برأس المال الطبيعي، أي المصادر الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية، والتي تشكل الاساس للنظام الاقتصادي مثل النباتات والتربة والحيوانات والأسماك، والنظام البيئي الحيوي، فضلاً عن الماء والهواء (٢) وتعد التنمية المستدامة من أهم القضايا المطروحة على الساحات الإقليمية والقومية والدولية، لقد أصبح تحقيقها ضرورة لحياة الشعوب و نهضة الأمم وتقدمها – بصفة عامة – وللعديد من الدول الساعية إلى النمو بصفة خاصة، لذلك فقد صارت التنمية المستدامة بمثابة المشروع القومي الهام والعاجل والأولى بالرعاية لكافة دول العالم ولقد إهتم المشرع المصرى بقضية التنمية المستدامة (المتواصلة)، والأخيرة لا تعني نمو الانتاج المتواصل أو زيادة الدخل المتواصل فقط، وإنما هي تحسين نوعية الحياة بشكل مستمر سواء بالنسبة للأفراد أوالمجتمعات أوالأجيال الحالية والقادمة، وتجسد مبادرة حياة كريمة التى دعت إليها القيادة الحكيمة فى جمهورية مصر العربية فى عام ٢٠٢١ قضية التنمية المستدامة حيث تبرز دور التعاونيات للنهوض بالريف المصرى فى كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية، وتعتبر زيادة معدلات النمو

---

(١) (Susan Baker, Environment and Sustainable Development (New York : Rutledge, ٢٠٠٦) , p. ١٨

مشار إيه فى د. ماهر محمد حامد، السياسة الجمركية وأثرها فى تحقيق التنمية المستدامة، دار النهضة العربية، ٢٠١٥،ص ٤٠

(٢) د. منيرة فاتح البصمان، اقتصاديات التعليم كمدخل للتنمية المستدامة، دراسة تطبيقية لدولة الكويت، ٢٠٠١ – ٢٠١٠)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة ٢٠١٣، ص ١٤ .

الاقتصادي مجرد آلية ضمن آليات أخرى، تسعى إلى الهدف النهائي للتنمية البشرية بإسعاد البشر وتحسين نوعية حياتهم .

والواقع أن قضية التنمية المستدامة مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجهود الاقتصادية والمؤسسية والبيئية للمجتمع لتحقيق العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمقبلة، وفي ذات الوقت تسعي إلى تحسين المعيشة والحصول على حياة أفضل، وعلى ذلك فإن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم تنموي عام للتكامل بين الاعتبارات الاقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى البعد الاجتماعي .

وعليه فقد تضمنت المادة (٢٧) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ النص على الآتى:" يهدف النظام الإقتصادى إلى تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقى للإقتصاد القومى ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة والقضاء على الفقر .

ويلتزم النظام الإقتصادى بمعايير الشفافية والحوكمة ودعم محاور التنافس وتشجيع الإستثمار والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبينيا ومنع الممارسات الإحتكارية ومع مراعاة الإلتزام المالى والتجارى والنظام الضريبى العادل وضبط آليات السوق وكفالة الأنواع المختلفة للملكية والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك ويلتزم النظام الإقتصادى إجتماعيا بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والإلتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر وفقا للقانون ."

وقامت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة سنة ١٩٨٧ بإصدار تقرير تحت عنوان "مستقبلنا المشترك "، والوارد بتقرير برونتلاند والذي ربط بين كافة أشكال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، ويعتبر تعريف التنمية المستدامة الوارد بتقرير برونتلاند للتنمية المستدامة من أفضل التعريفات، لأن التقرير دعم الدول النامية في مطالبها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أسوة بالدول المتقدمة(١) .

---

(١) (United Nations : World Commission on Environment and Development, Our Common Future, ١٩٨٧, p. ١٥ .

مشار إيه فى د. ماهر محمد حامد السياسة الجمركية وأثرها فى تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص٤٠

وعُرفت في ظل قمة الأرض بريو دي جانيرو بأنها " تلبية الاحتياجات التنموية البيئية بشكل متوازن للأجيال الحالية والمستقبلية " (١) .

كماعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها " التنمية التي تضمن تحقيق العدالة بين الأجيال وداخل كل جيل من خلال المواءمة بين الأهداف الاقتصادية والإنسانية والبيئية لأجل المحافظة على المكونات المختلفة للثروة التي تضمن استمرارية توليد الدخل عبر الأجيال المختلفة " (٢) .

وأشار التقرير المشترك بين معهد الإحصاء الأوربي والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والصادر عام ٢٠٠٨ إلى التنمية المستدامة على أنها " التنمية التي يمكن أن تستمر للأبد أو لأطول فترة ممكنة " (٣) .

---

(١) د. سونيا صبحي أحمد، التجمعات الصناعية البيئية " الفرص المتاحة لتنمية الصناعة المصرية "، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٥ .

(٢) د. أحمد محمد رفعت خميس، دور الحوكمة في تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية للموازنة العامة في مصر، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٢، ص ١٠١ .

(٣) Report of the joint UNECE/OECD/Eurostat Working Group on Statistics for Sustainable
Development " Measuring Sustainable Development " United Nation, New York and Geneva, ٢٠٠٨, p. ٢٠.
مشار إيه فى د. ماهر محمد حامد السياسة الجمركية وأثرها فى تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص٤١

الفرع الثانى

أثر القطاع التعاونى على أبعاد التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة (المتواصلة) على مجموعة من الأسس والمقومات وهي البعد الإقتصادى والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

أولا: أثر القطاع التعاونى على النمو الإقتصادى

يستخدم مصطلح " النمو الإقتصادي " بمعان مختلفة، من أكثرها شيوعا : الزيادة في الدخل القومي في المدى الطويل، وتعني التنمية الإقتصادية : نمو الدخل الحقيقي للفرد مع عدم إغفال حقيقة أن زيادة إجمالي الناتج القومي تكون غير مقبولة إلا إذا تضمنت تحسين حظ غالبية الناس لأن التنمية الإقتصادية لها جانب اجتماعي وجانب توزيعي بالإضافة إلى جانبها الإقتصادي(١).

ومما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي شرط لازم لتحقيق التنمية، غير أنه ليس شرطاً كافياً، حيث تعتمد التنمية بالإضافة إلى ذلك على العدالة التوزيعية، وأنماط المشاركة في صناعة القرارات، وتتمثل الاستدامة الاقتصادية في ضرورة تحقيق أقصى حد من الرفاهية في ظل المحافظة على الأصول الطبيعية وعدم تدميرها أو تبديدها، ولا تعني الاستدامة الاقتصادية مجرد زيادة متوسط الدخل، وإنما تتعلق أيضا بتحسين نوعية الحياة والمساواة بين الأجيال بما يكفل عدالة توزيع الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية (٢) .

وبالتالي يجب أن لا يكون معيار الربحية هو الحكم على الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم تقتضي الاستدامة الاقتصادية عدم تحميل الأجيال اللاحقة ديونا تمتع باستهلاكها أجيال سابقة عليهم وتحملوا هم تبعية تسديدها، وأيضا عدم إيجاد أو تعميق تبعية اقتصادية لدولة ما بما يرهق الأجيال اللاحقة (٣) ويقوم القطاع التعاونى بهذا الدور التنموى من خلال الجمعيات التعاونية فى كافة المجالات التعاونية المصرية الخمس الآتية:

١- التعاونيات الإستهلاكية فى مجال حماية المستهلك .

---

(١) د. السيد عطية عبدالواحد، دور السياسة المالية فى تحقيق التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص٢١٨، ٢٢٠.

(٢) د. محمد محمد عبد الوهاب طاحون، البنوك التجارية وإستهداف التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة حلوان، ٢٠١٤، ص٣٢ .

(٣) عصام رشدي محمد البكري، " مؤثرات التنمية المستدامة في الدول النامية "، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، سنة ٢٠٠٦، ص٨ .

٢- التعاونيات الإنتاجية فى الأنشطة الحرفية واليدوية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٣- التعاونيات الزراعية فى مجال التنمية الزراعية .
٤- القطاع التعاونى الإسكانى فى مجال الإسكان الإجتماعى .
٥- تعاونيات الثروة المائية فى نشاط الإستزراع والإنتاج السمكى.

وتنظر الدول المتقدمة إلى الاستدامة الاقتصادية على أنها ضرورة تغيير أنماط الحياة بما يقلل الاستهلاك ويخفف الضغوط على الموارد الطبيعية، أما في الدول النامية فالاستدامة الاقتصادية تعني الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بما يشجع الحاجات ويحقق النمو ومن الضروري حدوث تحول في الدول النامية من الاستخدام الكثيف للموارد الطبيعية لتحقيق النمو إلى الاهتمام بالعنصر البشري أساس للتنمية (١) .

فالتنمية لا تعني مجرد زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٢)، فمعدل النمو الاقتصادي يمثل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الأساسية للأداء التنموي، وذلك باعتبار أن الدخل يمثل أحد الوسائل الأساسية لإشباع الحاجات الاجتماعية، ولكنه لا يمثل بالضرورة المقياس الوحيد لجودة الحياة، حيث أنه إذا كان الدخل يمثل عنصراً حقيقياً، إلا أنه غير كاف للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، فمعدلات التغير في درجات النمو لا تعكس درجة التعاون في حجم الدخول، بل قد تطمس فروقاً شاسعة تشمل حرماناً اقتصاديا للعديد من الفئات المهمشة في المجتمع، و لذلك ينبغي أن يتم دعمه بعناصر أخرى، وهذا الدور تقوم به القطاع التعاونى حيث يساهم فى وصول السلع والخدمات إلى الأفراد ذات الدخل المنخفض وبذلك تحقق العدالة الإجتماعية فى البلاد عن طريق تحديد إحتياجات الأعضاء وتوفيرها من خلال الجمعيات والمشروعات التعاونية وتمتلك التعاونيات الإستهلاكية عدد من الجمعيات تصل إلى ٢٧٦١ جمعية تعاونية تختص بتوزيع السلع الإستهلاكية فى كافة أنحاء الجمهورية على لأشخاص محدودى الدخل ويتجاوز حجم الأعمال فى الجمعيات التعاونية الإستهلاكية ١٠ مليار جنيه كما بلغ عدد العضوية فى هذه الجمعيات مايقترب من ٤ مليون عضو [٣].

ثانيا: أثر القطاع التعاونى على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

---

(١) د. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، ٢٠٠٧، ص ٢٩.

(٢) د. ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣، ص٨٧ .

(٨٠) الإتحاد العام للتعاونيات لجمهورية مصر العربية، مرجع سابق، .ص ٥ .

تهدف التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي إلى تحسين مستويات الرعاية الصحية ، وجودة التعليم(١) ، ووجود سكن ملائم للأفراد به كل مقومات المعيشة ، ويساهم القطاع التعاونى فى تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بالتغلب على ظاهرة العشوائيات السكنية (٢) من خلال الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان حيث تعتبر محورا أساسيا فى توفير المساكن لفئات عديدة من أفراد الشعب المصرى بأسعار التكلفة حيث أنها مصنفة ضمن الهيئات غير الهادفة للربح ويتعدى حجم أعمالها ٢٤ مليار جنيه [٣] .

وتجدر الإشارة إلى أن تطوير المجتمعات خاصة المحلية منها لا يتم بالدرجة الأولى عن طريق السياسات الحكومية وحدها وإنما ينبغى أن يكون هناك قدر من التفاعل بين هذه المستويات المحلية والقومية وأن يكون هناك اعتماد متبادل على الإمكانيات المحلية فى عملية التنمية الشاملة[٤] وبالتالى تكون عملية المشاركة بين القطاع العام والخاص والقطاع التعاونى ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة .

ثالثا: أثر القطاع التعاونى على البعد البيني للتنمية المستدامة

يقصد بالبعد البيني للتنمية المستدامة أنه ليس من حق جيل من الأجيال استنفاذ موارد المجتمع واالقضاء على حقوق الأجيال التالية في هذه الموارد ، والبيئة هي أساس التنمية المستدامة ومقومه الرئيسي، لذلك كان الاهتمام منصباً على البعد البيئي، نتيجة للتأثيرات السلبية للتنمية علي البيئة (٥)، فالبعد البيئى يحرص على ترشيد استخدام الموارد البيئية في العمليات الانتاجية، وذلك بالمحافظة على قدرة الموارد البيئية المتجددة على تجديد نفسها وقدرة النظام

---

(١) د. ماهر محمد حامد، السياسة الجمركية وأثرها فى تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ٤٩

(٢) تعد ظاهرة النمو العشوائى للتجمعات السكنية ظاهرة منتشرة فى أغلب الدول النامية وتعتبر العشوائيات مشكلة مزدوجة الجوانب فهى إلى جانب كونها مشكلة عمرانية إلا أنه أيضا تعبر عن الظروف الإجتماعية والإقتصادية والبيئية للمجتمع .للتفاصيل أنظر د،م.على مهران هشام معالجة مشكلة السكان والإسكان فى مصر بحث مقدم لمؤتمر بعنوان الإقتصاد المصرى التحديات وأفاق المستقبل المنعقد بكلية التجارة جامعة عين شمس فى الفترة من ٢٣إلى ٢٥ فبراير ٢٠١٣ ص٩٧.

(٣) د. عبدالفتاح عبدالرازق السيد مدخل مقترح لتطوير الأداء المالى للجمعيات التعاونية للبناء والإسكان دراسة تطبيقية على الجمعية التعاونية للبناء والإسكان للعاملين بمركز القاهرة للملاحة الجوية كلية التجارة جامعة عين شمس ٢٠١٣، ص ٧٠

(٤) د. عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، ط٢، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٧٢، ص١٣١.

(٥) د. محمد محمد عبد الوهاب طاحون، البنوك التجارية وإستهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ٣٣و٣٤ .

البيئي على استيعاب المخلفات الناتجة عن الأنشطة البشرية (١) ، حيث أن التنمية المستدامة ترتكز على حقيقة أن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية والتي تعتبر ضرورية لأي نشاط اقتصادي، سيكون له آثار سلبية على التنمية (٢) .

وكما ذكرنا سابقا فإن القطاع التعاونى الزراعى يتضمن أكثر من ٦٦٨٤ جمعية تعاونية موزعة على تعاونيات الإئتمان الزراعى وتعاونيات الإصلاح الزراعى والتى يبلغ عدد أعضائها أكثر من (٤) مليون عضو، توفر فرص عمل للشباب في مجالات الإستصلاح الزراعى والذى أضاف للرقعة الزراعية أكثر من مليون فدان تحافظ على البيئة ونظافتها .حيث صارت قضايا البيئة تحتل المرتبة الأولي بين إهتمامات الدول والحكومات والأفراد نظراً لإنعكاساتها علي صحة الإنسان وسلامته وخطورتها علي البيئة وهنا يأتى دور القطاع التعاونى من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية والتعاون الإسكانى فى الحفاظ على البيئة .

المطلب الثالث

دور القطاع التعاونى

فى الإهتمام بالشباب وتنمية العنصر البشرى

تصل نسبة الشباب فى مصر حوالى ٦٠% من حجم السكان وتزداد نسب البطالة بين الشباب سنويا لأسباب عديدة منها عدم ربط التعليم بسوق العمل وتدهور جودة التعليم [٣] وبإعتبار القطاع التعاونى شكل من أشكال التنظيم فإنه يساهم فى إدماج الشباب ضمن مسار التنمية الريفية. حيث يمثل الشباب الرصيد البشري الذي لا ينضب وهم القوة المحركة والطاقة المتجددة للشعوب، فشباب اليوم هم قادة المستقبل و الشباب هو أساس أى تنمية ولذلك يعتبر العامل هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي الذي يبدأ بعملية الإنتاج وينتهي بالاستهلاك ومهما بلغت ضخامة وقيمة ما تمتلكه الأمم من مواردها الطبيعية وثرواتها المادية، فإن العنصر

---

(١) د. شيماء حطب، الابعاد الدولية للتنمية، قضايا البيئة والتنمية المستدامة (الابعاد الدولية للتنمية)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص٦٣ .

(٢) د. أحمد محمد رفعت خميس، دور الحوكمة في تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية للموازنة العامة في مصر، مرجع سابق، ص٣٥ .

(٣) د. فريد النجار ، الحلول المتكاملة لأزمة بطالة الشباب فى مصر ،بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى العشرين بعنوان أزمات الشباب الحالية ، المنعقد فى كلية التجارة جامعة عين شمس فى الفترة من ١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠١٥م ص ٣.

الحاسم والحاكم في استغلال هذه الموارد والثروات يتوقف على ما تمتلكه من موارد بشرية [١]. ويجب أن يتسع الفكر الاقتصادي ليفسح مكانًا مناسبًا لرأس المال البشري إلى جانب الرأس المال المادي. فالعنصر البشرى هو مصدر الفكر والعمل، والمنظم لاستخدام كافة الموارد الاقتصادية المتاحة، ومن هنا وجب على الدول أن تهتم بحل أزمات الشباب وذلك عن طريق التشغيل فى المشروعات الصغيرة .

والقطاع التعاونى ينقصه الأمكانات المادية والبشرية والتنظيمية بما يتطلب الدعم من قبل الدولة بالكوادر الفنية والإدارية لكافة الأنشطة والمجالات التعاونية سواء كانت تعاونيات زراعية أو تعاونيات إستهلاكية وإنتاجية أو تعاونيات الثروة المائية .

وتجدر الإشارة إلى أن الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ إهتم بالشباب حيث ذكر فى الباب الثالث بعنوان الحقوق والحريات والواجبات العامة النص على أن " تكفل الدولة رعاية الشباب والنشىء، وتعمل على إكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعى والتطوعى وتمكينهم من المشاركة فى الحياة العامة"[٢] .

وعليه وبناء على النص الدستورى السابق مباشرة فإنه يجب على الدولة الإهتمام بتنمية الشباب وأن ترعى مواهبهم وتنمى أفكارهم وتقدم لهم الدعم فى كافة المجالات والأنشطة الحرفية والصناعية والتجارية والزراعية .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف محدد لمصطلح تنمية الشباب ولكن من وجهة نظرنا نرى أن هذا التعريف يدخل فى إطار الحديث عن التنمية البشرية باعتبار أن الأخيرة عملية مركبة تشمل فى داخلها عنصر الشباب وعليه فإنه وفقا لما ورد في تقارير التنمية البشرية تعرف التنمية البشرية علي أنها عملية إتاحة مزيد من الاختيارات أمام الأفراد، وأن هذه الاختيارات تتغير مع الوقت، وأهم هذه الاختيارات أن يحيا الأفراد حياة خالية من الأمراض وأن ينالوا حظا من التعليم، وتتاح لهم الموارد اللازمة لأن يعيشوا حياة كريمة تليق بآدميتهم [٣].

والجمعيات التعاونية بالمحليات يمكن أن تكون منافذ رئيسية لتسويق منتجات شباب الخريجين والتعاونيات الانتاجية الحرفية والزراعية والسمكية بنظام المشاركة بين المنتج والجمعية، ويمكن أن يرعى الصندوق الاجتماعي بالاشتراك مع الاتحاد التعاوني الاستهلاكي المركزى توفير أماكن العرض الملائمة والعمالة المدربة لإدارتها والنظام الذي يمكن المنتج من الحصول على

---

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، مصر ١٩٩٥، ص١٠.

(٢) الباب الثالث من الدستور المصرى عام ٢٠١٤ بعنوان الحقوق والحريات والواجبات العامة .

(٣) د. محمد توفيق صادق، التنمية في مجلس التعاون، دروس السبعينات وآفاق المستقبل، عالم المعرفة، والمجلس للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٦، ص ٥٧ .

عائد يحفزه الي الاستمرار في الانتاج وتطويره ويتيح للجمعية فائضًا يجعلها تتوسع في هذا النظام بما يعود بأكبر الأثر في الحد من ظاهرة البطالة.

كما أن الجمعيات التعاونية بالمحليات يمكن أن تكون منافذ رئيسية التسويق المنتجات الريفية، خاصة منتجات التعاونيات الزراعية، بما يؤدي الى حماية المنتج الزراعي من استغلال الوسطاء ويقدم حماية ايجابية لمستهلك المدينة في الحصول على هذه المنتجات بأسعار معقولة.

يمكن أن تنشط الحركة التعاونية الاستهلاكية والاسكانية في المناطق العمرانية الجديده بما يؤدي الى تنمية قيم التضامن من ناحية وتثبيت السكان في هذه المناطق من ناحية أخرى، فضلا عن حماية هؤلاء السكان من المغالاة في اسعار السلع الاستهلاكية او تعرضهم لأستهلاك سلع رديئة.

وعليه وبناء على ما سبق نوصى بضرورة رعاية أجهزة إلى الإهتمام بالشباب و استخدام قدراتهم والاستفادة بطاقاتهم وذلك ينعكس بالإيجاب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

إن التأكيد على التعاون كأداة من أدوات الإهتمام بمجالات التنمية للشباب ينطلق في رأي المهتمين بالتعاون من كون الجمعية التعاونية تعتبر أحد الأعمدة المناسبة لبناء البشر والتنمية الاقتصادية لقدراتهم. فهو ليس جهازًا يمكنهم من التعامل مع احتياجاتهم الحقيقية الواقعية فحسب، بل هو أيضا مدرسة عملية تعلمهم كيف يتغلبون على العقبات في المستقبل، كما أنها أداة للتقدم الاقتصادي ومركز تطوير وساحة للتدريب السياسي.

والحقيقة أن القائمين على النشاط التعاونى فى الجمعيات التعاونية لا تتوافر لديهم الخبرة الكافية فى إدارة المشروعات والأنشطة التعاونية ولذلك نوصى بتقديم الدعم و التدريب المستمر لأعضاء الجمعيات التعاونية من خلال إنشاء مراكز تدريب بمقر هذه الجمعيات. ويعتبر المنظم[1] في مجال الاقتصاد بمثابة القائد الاقتصادي الذي يمتلك القدرة على تحديد الفرص الناجحة في تقديم السلع الجديدة والتقنيات الجديدة والموارد الجديدة لغرض توفير العرض من السلع ولتجميع المصنع والمكائن والإدارة وقوة العمل وتنظيمها في منشأة اقتصادية. ففي الحضارة الغربية الصناعية فإن المنظمين كانوا هم الأشخاص الذين اتخذوا القرارات الرئيسية.

والمنظمون ينظر إليهم على أنهم نوع من الأشخاص لهم سيكولوجية خاصة، لكن أهمية الخصائص السيكولوجية للمنظمين الناجحين تتحدد بشكل كبير بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية.

([1]) المنظم هو الشخص الذى يستطيع أن يؤلف بين عناصر الإنتاج المختلفة من أرض ورأس المال والعمل .

إن لمعظم المنظمين خصائص مشتركة وهي الرغبة في تشخيص واقتناص الفرص للربح، ولديهم تطلعات على احتمالات المنتجات الجديدة، والمواد الخام غير المستغلة، والأسواق غير المفتوحة بعد، والرغبة لاتخاذ المخاطر الكبيرة، والرؤية والاندفاع والمبادرة.

العوامل المؤثرة على إنتاجية العنصر البشري :

تتاثر الانتاجية بالعديد من العوامل التى يجب اخذها فى الاعتبار عند عملية التحويل (تحويل المدخلات الى مخرجات) وتشمل هذه العوامل :

١- مجموعة العناصر الفنية و التنظيمية

٢- مجموعة العوامل البيئية المحيطة بالمنشأة .

وتجدر الإشارة إلى ان انتاجية العنصر البشري هي محصلة تفاعل عدة عوامل وهي [١]:

١- مدي توافر القدرة على الاداء مثل : السن ، الجنس ، المعرفة ، الخبرات ، الاتجاهات .

٢- الرغبة فى الاداء و التي تعكس مقدار الجهد المبذول من قبل العامل .

٣- المناخ التنظيمي المساعد للعمل .

٤- اختيار جودة عالية للعنصر البشري و التي تعكس مجموعة من المهارات السلوكية التي يحتاجها الافراد لتأدية وظيفتهم بكفاءة[٢]

ويقسم اخرون العوامل المؤثرة على انتاجية العنصر البشري اربعة عوامل اساسية وهي[٢]:

١- الدافعية و المهارات حيث تلعب سياستي الاستقطاب و الاختيار دورا هاما فى هذا المجال فالاختيار الفعال للمهارات يخلق دافعية عالية للاداء

٢- جماعات العمل (الاتجاهات الايجابية للجماعة / معايير الجماعة)

٣- انظمة المنشأة ومن اهمها نظام الاستقطاب و الاختيار – نظام الاجور و الحوافز – التدريب – التكنولوجيا المستخدمة والتى تعضد مجهودات الافراد

٤- العوامل البيئية وتأثيرها على كل من الفرد و المنشأة .

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات الدولية تقيس جودة الحياة عن طريق مؤشر التنمية البشرية[١] ، فمهما بلغت ضخامة وقيمة ما تمتلكه الأمم من مواردها الطبيعية وثرواتها المادية،

([١]) د. محمد صبري ندا، نموذج محاسبي كمي لقياس الانتاجية فى وحدات القطاع الخاص ب ج م ع مجلة التكاليف العدد الثالث السنة الثامنة عشر سبتمبر، ١٩٨٩، ص ٩ .

([٢]) د. عبد الرحمن عبد الباقي عمر، دراسات فى ادارة الافراد و العلاقات الانسانية القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٨، ص ١٦٢ .

فإن العنصر الحاسم والحاكم في استغلال هذه الموارد والثروات يتوقف على ما تمتلكه من موارد بشرية، فعصب أى تنمية هو العنصر البشرى ولذلك يعتبر الإنسان هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي الذي يبدأ بعملية الإنتاج وينتهي بالاستهلاك. فالإنسان هو الغاية وهو الوسيلة، هو الغاية التي نسعى جميعًا إلى الوفاء باحتياجاتها وتوفير الرخاء لها، وهو الوسيلة التي تعتمد عليها التنمية.

وإجمالا فإن إستراتيجية التنمية البشرية تقوم علي ثلاثة عوامل أساسية هي [٢] :

١- الانتفاع من القدرات البشرية: عن طريق خلق فرص عمل منتجة بما تتناسب مع القدرات البشرية المكتسبة.

٢- تحقيق الرفاهية والسعادة للبشر: وذلك هو الهدف النهائي لكل الجهود الإنمائية .

٣- تنمية القدرات البشرية: عن طريق التعليم والتدريب، كذلك من خلال زيادة القدرات علي العمل والإنتاج عن طريق الرعاة الصحية .

ويساعد القطاع التعاونى فى دعم التنمية البشرية وذلك من خلال إدماج الشباب ضمن مسار التنمية عن طريق الجمعيات التعاونية فى كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية، حيث أن العنصر البشرى هو الغاية وهو الوسيلة، هو الغاية التي نهدف جميعًا إلى الوفاء باحتياجاته وتحقيق الرخاء له، وهو الوسيلة التي تعتمد عليها التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

المطلب الرابع
دور القطاع التعاونى
فى توفير السلع والخدمات الاستهلاكية

يساهم القطاع التعاونى فى توفير الغذاء الآمن لاعضائه الذين يمثلون ٤٠% من سكان العالم وفى توفير فرص عمل وفى بناء السلام الإجتماعى [٣] وبذلك يساهم القطاع التعاونى فى

([١]) د. فريد النجار، نموذج التنمية المستدامة لجودة الحياة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوى الحادى والعشرون، بعنوان جودة الحياة في مصر بين الواقع والمأمول، المنعقد بكلية التجارة جامعة عين شمس في ١٠ ديسمبر ٢٠١٦م، ص٥٠٦ .

([٢]) د. علي لطفي، فلسفة التنمية البشرية، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، العدد ٥٤٢، مارس ١٩٩٤، ص٥ .

([٣]) د. كمال حمدى أبوالخير، الإدخار والإئتمان التعاونى بين التمويل والإدارة المالية، بدون سنة نشر، ص٦١٨.

تحسين الأحوال المعيشية عن طريق تحديد إحتياجات الأعضاء وتوفيرها من خلال الجمعيات والمشروعات التعاونية وتمتلك التعاونيات الإستهلاكية عدد من الجمعيات تصل إلى ٢٧٦١ جمعية تعاونية تختص بتوزيع السلع الإستهلاكية فى كافة أنحاء الجمهورية على لأشخاص محدودى الدخل برأس مال مستثمر يبلغ حوالى ٣٥٠ مليون جنيه وتوفر الكثير من فرص العمل للشباب ولا تحمل ميزانية الدولة أية نفقات مالية وتساهم الجمعيات التعاونية الإستهلاكية فى تقديم الخدمات الصحية والتعليمية بأسعار أقل من الأسعار التى يقدمها القطاع الخاص ويتجاوز حجم الأعمال فى الجمعيات التعاونية الإستهلاكية ١٠ مليار جنيه كما بلغ عدد العضوية فى هذه الجمعيات مايقترب من ٤ مليون عضو [١].

ويتوقف مدى تحقيق التنمية الاقتصادية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية إلى حدٍ كبير، على قدرة الاقتصاد المحلي في تهيئة وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ إستراتيجية التطوير الإقتصادى ،والتى تضم فى فلكها إستراتيجية التطوير الزراعى أو الصناعى أو إستراتيجية تطوير التجارة الخارجية وهناك مصدران رئيسان لتمويل الاستثمار. يتمثل المصدر الأول في المدخرات المحلية للاقتصاد الوطني سواء أكانت مدخرات خاصة (القطاع العائلي + قطاع الأعمال) أم مدخرات القطاع الحكومي [٢] . وتمثل الموارد الأجنبية المصدر الآخر لتمويل الاستثمارات داخل الاقتصاد المحلي، والتي يمكن أن تتوفرعن طريق القروض العامة أو الخاصة على اختلاف أنواعها، أوعن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل مباشر إلى الاقتصاد المحلي ولقد أثبتت العديد من تجارب الدول النامية أن الإستثمار الأجنبى المباشر هو وسيلة ملائمة للحصول على رؤوس الأموال والتكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية وبالتالى زيادة المنتجات. [٣]

ولقد تضمن قانون (١١٠) لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتعاون الإنتاجى النص في المادة (١) على ما يلي: التعاون الإنتاجي فرع من القطاع التعاوني يعمل على تنظيم وتنمية طاقات الإنتاج في الصناعات الحرفية والخدمات الإنتاجية ويتولى دعمها فنيًا واقتصاديًا وإداريًا وعلى الأخص في مجالات التمويل والتوريد والتسوق والتدريب والتنظيم والتعاقد وتنمية المصالح المشتركة لأعضاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية وذلك بهدف دعم الاقتصاد القومي في إطار

---

(١١٤) الإتحاد العام للتعاونيات لجمهورية مصر العربية، مرجع سابق، .ص ٥ .

(٢) د. محمد زكى شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، ١٩٨٠، ص ١٢

(٣) د. ماجدة شلبى، الإستثمار الأجنبى المباشر وأثره على النمو الإقتصادى دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصرى، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السابع بعنوان الآفاق القانونية والإقتصادية للإستثمار فى مصربعد ثورة ٢٥ يناير، فى الفترة من ٢٨إلى ٢٩ إبريل ٢٠١٣، كلية الحقوق، جامعة بنها، ص١١٧.

الخطة العامة للدولة وفي ظل المبادئ التعاونية وينص في المادة (٦) على أن تتولى الجمعية مباشرة : توريد مستلزمات الإنتاج، تسويق وإقامة المعارض، تطوير الإنتاج . [١]

وفي مجال التعاون الإنتاجى بلغ عدد الجمعيات ٤٦٩ جمعية وعدد الأعضاء ٢ مليون عضو ويتجاوز حجم الأعمال ١٥مليار جنيه وتقوم الجمعيات التعاونية الإنتاجية الحرفيه والخدمية بتوفير السلع الحرفية والخدمات الإنتاجية للمتعاملين معها، وتوفر فرص عمل للشباب ما يقترب من مائة ألف فرصة عمل فى مجالات الأقمشة والملابس الجاهزة والمفروشات والسجاد والكليم والمصنوعات التقليدية التراثية والبيئية ونقل البضائع بالسيارات ونقل الركاب بالسيارات والإنشاء التعمير والتصدير والطباعة والحاسبات والبرمجيات وخدمات القطن والحاصلات الزراعية وأعمال الوزن والمراجعة والخبرة الدولية والتخليص الجمركي وصناعة الأحذية والمنتجات الجلدية والأثاث والمنتجات المعدنية والهندسية وغيرها من الأعمال اليدوية والحرفية [٢] .

وعليه فإن القطاع التعاونى الإنتاجى بهذا الشكل يساهم فى توفير الموارد المحلية وبالتالى زيادة متوسط الدخل للأفراد حيث أنه إذاكانت الدول المتخلفة تعانى من الدخل المنخفض فإن هذه الموارد المحلية تسهم فى رفع مستوى الدخل للأفراد، وإذا كان التخلف الاقتصادي يتميز بانخفاض معدل الادخار المحلي والذي يعود إلى مجموعة من العوامل ترتبط بدورها بأسباب التخلف. كما أن هناك قيودًا تحول دون رفع هذا المعدل في البلدان النامية في مراحل التنمية الأولى، مما تضطر هذه البلدان إلى اللجوء إلى العالم الخارجي لسد الفجوة القائمة بين حجم المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف النمو. كما يتوقف مقدار فجوة الموارد المحلية، على الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، ومن ثم حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. وتتوقف فجوة الموارد المحلية بين الدول النامية وفقا لإستخدام التقنية الحديثة، الناتج القومى، عدد السكان، مستوى المعيشة، حجم الإستثمار نفقات النقل وغيرها من العوامل الأخرى كما تسعى الدولة فى ظل التطورات السريعة التى يمر بها الإقتصاد المصرى إلى جذب المزيد من الإستثمارات بأنواعها المختلفة وذلك بتقديم كافة التسهيلات والضمانات التى توفر للمستثمر مناخا ملائما لتوظيف أمواله فى الدولة [٣] ويعتبر العرض والطلب هما القوتان المتحكمتان فى إقتصاد السوق الحرة فالمنتج له الحرية الكاملة فى أن ينتج

---

(١١٧) المادة الأولى من القانون رقم (١١٠) لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتعاون الإنتاجى

(١) الإتحاد العام للتعاونيات لجمهورية مصر العربية، مرجع سابق، .ص ٦ .

(٣) د. وجيه إبراهيم عبده، محددات الإصلاح التشريعى لمنظومة الإستثمار فى مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السابع بعنوان الآفاق القانونية والإقتصادية للإستثمار فى مصربعد ثورة ٢٥ يناير فى الفترة من ٢٨إلى ٢٩ إبريل ٢٠١٣، كلية الحقوق، جامعة بنها، ص٦٦٧.

ويعرض ما يشاء من بضائع وللمستهلك الحرية الكاملة فى شراء أو رفض من هذه السلع ونتيجة لنقص المعلومات الازمة للمستهلك أصبح المستهلك فى موقف أضعف من المنتج ولذلك أصبحت حماية المستهلك من الواجبات الهامة التى ينادى بها التعاونيين [١]، وعليه فقد تضمن القانون (١٠٩) لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتعاون الإستهلاكى النص في المادة الأولى منه على ما يلي: التعاون الاستهلاكي فرع من القطاع التعاوني يعمل على توفير السلع والخدمات الاستهلاكية للأعضاء بمستوى الجودة الأعلى وسعر التكلفة الأقل في ظل المبادئ التعاونية في إطار الخطة العامة للدولة [٢] .

ونستخلص من نص المادة السابقة أن هدف التعاونيات الاستهلاكية هو توفير السلعة للمستهلك بشكل مباشر بدون وسيط وذلك من خلال توفير السلع والخدمات الاستهلاكية لأعضاء كل جمعية من مصادر إنتاجها أو استيرادها وبذلك يتم تقليل التكلفة والتى تؤدى فى النهاية إلى خفض ثمن السلعة للمستهلك، وتركز التنمية الإقتصادية على حدوث تغيير هيكلى فى توزيع الدخل والإنتاج والإهتمام بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد فهى العملية التى يتم من خلالها حدوث زيادة فى الإنتاج والخدمات ومتوسط الدخل الحقيقى مصحوبا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة [٣] .

ولقد قامت وزارة التموين بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية فى تحديد الأسر المستحقة للتموين ويوجد قاعدة بيانات مسجل بها نحو ٦٥ مليون مصرى أى ما يعادل ١٢ مليون أسرة تقريبا وهى الأسر المستحقة للدعم [٤]، ويقوم التعاون الاستهلاكى على أساس تلبية إحتياجات أعضاء الجمعية التعاونية قى توفير السلع اللازمة لمعيشتهم حيث يمكن للمشروعات الصناعية الصغيرة أن تساهم فى دعم وعودة المناخ التنافسى الذى هو أساس أى تقدم صناعى حيث

---

(١) مجلة صوت التعاون العدد ٢٤٤مايو – يونيه ٢٠١٦ ص١٣.

(٢) المادة الأولى من القانون من (١٠٩) لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتعاون الإستهلاكى

(٣) د. زينب توفيق السيد عليوة،التنمية الإقتصادية فى ضوء المفاهيم والنظريات الحديثة، مصر نموذجا، مجلة مصر المعاصرة، يناير – أبريل ٢٠١٨، العدد ٥٢٩– ٥٣٠، السنة مائة وتسعة، القاهرة، ص٥.

(٤) د. على لطفى، أزمة المنتجات البترولية وأزمة رغيف الخبز، بحث مقدم للمؤتمر السنوى السابع عشر، المنعقد بكلية التجارة جامعة عين شمس، في الفترة من ١٧–١٨ نوفمبر ٢٠١٢، بعنوان الخروج من الأزمات الإقتصادية والمجتمعية "المقترحات والحلول "، ص٤.

تستفيد من التطورات التكنولوجية وبالتالى تساهم بشكل فعال فى إشباع وتلبية حاجات الأفراد من السلع والخدمات وخاصة فى المناطق الريفية بما يحقق التوازن الإقليمى للتنمية[١]

كما تضمنت المادة الثانية من قانون التعاون الاستهلاكيرقم (١٠٩) لسنة ١٩٧٥ بان الجمعيات التعاونية الاستهلاكية منظمات جماهيرية ديمقراطية تتكون طبقًا لأحكام هذا القانون من المستهلكين للسلع أو الخدمات للعمل على تحقيق مطالب أعضائها اقتصاديًا واجتماعيًا بعد الصلات المباشرة بين المنتج والمستهلك[٢] .

ولقد نصت جميع التشريعات التعاونية في مصر على تخصيص نسبة من صافي الفائض السنوي لنشاط الجمعية التعاونية لغاية الخدمات الاجتماعية اتفاقًا مع طبيعة نشاط الجمعيات التعاونية باعتبارها منظمات جماهيرية لا تحقق ربحًا وإنما تغل فائض ينتج عن تعاملها مع أعضائها المكونين لها والذين يعود عليهم الوفر الناتج عن تعاملهم معها في صورة رد العائد على المعاملات، ومن المؤكد أنه كلما ازداد حجم الفائض الاقتصادى كلما كان المجتمع أكثر قدرة على إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية. [٣]

ويمكن أن تنشط الحركة التعاونية الاستهلاكية والإسكانية في المناطق الشعبية والعشوائية باعتبارها الموزع الرئيسى لسلع الطبقات الفقيرة والذي يوفر لهذه الطبقات مسكنًا مهمًا في حدود قدرتها وبما يسهم في تنمية هذه المناطق عن طريق مشاركة افرادها في توفير احتياجاتهم من خلال الإطار التعاوني.

ولقد شهدت ثورة تكنولوجيا المعلومات صناعات مختلفة دفعت بالتجار والمصنعين إلى الإستعانة بمعطياتها المختلفة والتى من أهمها الهندسة الوراثية والتى لعبت دورا كبيرا فى إحداث العديد من التحويرات الوراثية فى النباتات والأسماك والحيوانات التى تعتمد عليها العديد من

---

(١) د. عبدالكريم إبراهيم محمد، دور البنوك التجارية في نجاح تمويل المشروعات الصغيرة والمساهمة في حل مشكلة البطالة في مصر، بحث مقدم للمؤتمر السنوى السابع عشر، المنعقد بكلية التجارة جامعة عين شمس، في الفترة من ١٧-١٨ نوفمبر ٢٠١٢، بعنوان الخروج من الأزمات الإقتصادية والمجتمعية "المقترحات والحلول "، ص٥٥٨-٥٥٩.

(٢) المادة الثانية من القانون رقم (١٠٩) لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتعاون الإستهلاكى

(٣) الفائض عبارة عن مجموع ما يتم إنتاجه داخل الاقتصاد المصرى مطروحا منه الاستهلاك الضرورى، حيث أنه ابتداء من مرحلة معينة من مراحل تطور إنتاجية العمل، يستطيع المجتمع أن يتيح فى خلال الفترة الإنتاجية كمية من الناتج الصافى تزيد على ما يعد وفقا للظروف الفنية والاجتماعية للإنتاج – استهلاكا ضروريا للمنتجين المباشرين، أنظر : د. ثناء إبراهيم خليفة، دور الفائض الزراعى والضرائب المزرعية فى تمويل التنمية الزراعية والاقتصادية، مرجع سابق ص ٦.

الصناعات الغذائية لزيادة الإنتاج أو التكيف مع ظروف إستهلاكية معينة [١]، وهنا يأتى دور القطاع التعاونى الإستهلاكى والإنتاجى للقيام بالمشروعات التى توفر السلع والخدمات التى تلائم هذه المتغيرات فى كل ربوع المحافظات و تحسين مستوى هذه الخدمات وتهذيب اسعارها، كما تجدر الإشارة إلى أن القطاع التعاونى يشمل ١٨ مليون عضو تعاونى يمثلون أعضاء ١٢ ألف جمعية تعاونية فى أنشطة مختلفة تشمل التعاون الزراعى والصناعات الحرفية والإنتاجية والتعاون الإستهلاكى والثروة المائية والتعاون اللإسكانى وهذه الأنشطة تشمل فئات مختلفة من المجتمع من فلاحين وعمال وشباب وحرفيين [٢]، وهذا يؤكد أهمية التعاونيات الاستهلاكية والإنتاجية والتي توفر للمستهلك السلع والخدمات والتى تخدم كل أطياف المجتمع وتلائم كل التطورات التكنولوجية .

المبحث الثالث

دور القطاع التعاونى

فى حماية وتنمية الثروة المائية والسمكية

تضمنت المادة (٣٠) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ النص على الآتى:"تلتزم الدولة بحماية الثروة السمكية وحماية ودعم الصيادين وتمكينهم من مزاولة أعمالهم دون إلحاق الضرربالنظم البيئية وذلك على النحو الذى ينظمه القانون ." [٣] كما تضمن القانون رقم (١٢٣) لسنة ١٩٨٣ النص على دور الجمعيات التعاونية فى الحفاظ على الثروة المائية في المادة الأولى منه وذلك على النحو التالى : الجمعيات التعاونية للثروة المائية وحدات اقتصادية اجتماعية تهدف إلى تطوير وتنمية الثروة المائية في مجالاتها المختلفة وتقديم الخدمات المختلفة لأعضائها وتسهم في التنمية الاجتماعية في مناطق عملها وذلك بهدف رفع مستوى أعضائها وغيرهم اقتصاديًا واجتماعيًا في إطار الخطة العامة للدولة وبما لا يتعارض مع المبادئ المتعارف عليها دوليا.

وتعتبر تعاونيات الثروة المائية من أهم مقومات مشروعات الإستزراع السمكى فى جمهورية مصر العربية حيث يبلغ أعداد أعضاء هذه الجمعيات حوالى ١٠٠ألف عضو لعدد

---

(١) د. علاء التميمى، إلتزام التاجر بضمان سلامة المستهلك ضد الأضرار البيولوجية في عصر تحرير التجارة الدولية، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق جامعة طنطا، ملحق العدد الثالث والستين، إصدار يوليو ٢٠١٣، الجزء الأول، ص ١٢٦٧

(٢) مجلة صوت التعاون، العدد ٢٤٤مايو – يونيه ٢٠١٦، ص٦-٧.

(٣) المادة (٣٠) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ .

٩٩ جمعية تعمل فى المصايد المصرية تنتج ٩٥% من إجمالى الإنتاج السمكى فى مصر على مساحات الصيد تصل إلى ١٣ مليون فدان بإنتاج يصل إلى ١,٤ مليون طن بقيمة إجمالية ٢٢ مليار جنيه فأعضاء الجمعيات التعاونية للثروة يمتلكون جميع وحدات الصيد العاملة والمصايد المصرية (البحار – البحيرات – المياه الداخلة) وتصل إستثمارات مشروعات الإستزراع السمكى التعاونى فى مصر حوالى ١١,٤مليار جنيه وتوفر نحو ٢٠٨ ألف فرصة عمل [١]، وتعتبر تعاونيات الثروة المائية قاطرة التنمية فى مجال الثروة السمكية في جمهورية مصرالعربية وذلك على النحو التالى [٢] :

١- يساهم القطاع التعاونى للثروة المائية فى زيادة الإنتاج من الثروة السمكية حيث يوفر أكثر من ثمانمائه ألف طن قيمتها نحو (٦ مليارات جنيها) سنويا.

٢- يساهم القطاع التعاونى للثروة المائية فى تحقيق الأمن الغذاائى حيث ينتج هذا القطاع بروتينا حيوانيا ذا قيمة غذائية عالية بواقع (١٢ كجم) للفرد.

٣- تبلغ مساحة المسطحات المائية التي يستغلها القطاع التعاوني للثروة المائية بأكثر من ثلاثة عشر مليون فدان وهي تفوق مساحة الأراضى الزراعية وتتركز في مصايد البحرين المتوسط والأحمر وخليج السويس و العقبة وقناه السويس والبحيرات الشمالية (المنزلة، البرلس، إدكو، مريوط) وملاحة بورفؤاد، وبحيرة ناصر، ونهر النيل وفروعه والترع والمصارف.

٤- تصل قيمة الاستثمارات المباشرة الأولية للقطاع التعاوني للثروة المائية حوالى (١٤١٠ ملايين جنيها) في نشاط مراكب الصيد، وتولد على هذا الإستثمارات الأولية إستثمارات مشتقة متمثلة في وحدات تصنيع الأسماك ومواني الصيد والخدمات المساعدة مثل ورش بناء واصلاح المراكب ومعدات الصيد، ومصانع الشباك، ومصانع الثلج، وثلاجات حفظ الأسماك، ووسائل النقل والتسويق وكل هذه الأنشطة تدر دخلا عاليا و تساه فى التقليل من نسبة البطالة وتهدف إلى تطوير وتنمية الثروة المائية في مجالاتها المختلفة وتقديم الخدمات المختلفة لأعضائها وتسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والإقتصادية .

وتتعرض حياة البحار والأنهار للتلوث بفعل عديد من نشاطات الإنسان، وإذا كان تلوث مياه الأنهار أشد خطراً على صحة الإنسان نظراً لاستعمالها فى الشرب والرى، فإن تلوث البحار يمثل هو الآخر خطورة لا شك فيها بالنسبة لسكان السواحل والمصطافين فضلاً عن ما يصيب

---

(١٣٠) الإتحاد العام للتعاونيات لجمهورية مصر العربية، مرجع سابق، .ص ٥ .

(٢) د. أحمد عبدالظاهر عثمان، أجنحة الحماية الإجتماعية، مرجع سابق، ص٧٣-٧٤ .

شعوب البلاد التى تعتمد على هذه المياه فى الشرب بعد تقطيرها أو تحليتها [١] ولذلك يجب حماية المياة من مصادر التلوث من خلال الأجهزة البيئية والرقابية المختلفة .

ولقد حظيت قضية المياه بإهتمام كبير فى كثير من دول العالم خاصة تلك الدول التى تعتمد على الأنهار فى سد إحتياجاتها من المياه وبعض الدول دخلت فى صراعات تهدد أمنها والبعض الآخر قام بعمل إتفاقيات دولية لتنظيم حصته المحددة من المياه التى تحتاجها [٢].

ويعد نهر النيل بالنسبة لمصر العامل الأساسي في بقائها وعصب الحياة فيها على الرغم من اشتراك عشر دول إفريقية فيه [٣]، لذلك فقد اكتسب نهر النيل أهمية خاصة بالنسبة لمصر ومن هذا المنطلق حرصت مصر كل الحرص على تأمين مصالحها في مياه النيل التي تحقق لها البقاء والتنمية، ودرء التهديدات الداخلية أو الخارجية التي تمس هذه المصالح تحقيقا لأمنها القومي[٤].

ووفقاً للدراسات البيئية المختلفة فإن الأرض الزراعية المصرية تفقد ٣% من مساحاتها نتيجة للتلوث فى البيئة بصفة عامة وتحت تأثير مياه الصرف والمبيدات الكيماوية المستخدمة فى الزراعة التى تلوث التربة وما يستتبعه من تلوث مياه النيل بصفة خاصة أما الفاقد فى المساحات المزروعة نتيجة تلوث مياه النيل فقد قدرته إحدى الدراسات بنسبة ٥٠% من اجمالى الفاقد فى المساحات المزروعة نتيجة تلوث البيئة على وجه العموم[٥] .

كما ينتج تلوث المياه من خلال الأنشطة السياحية وذلك بسبب صرف المخلفات من الفنادق والمنشآت السياحية المختلفة ووسائل النقل والترفيه البحرى من بواخر وزوارق ويخوت وأدى ذلك إلى المساهمة فى تلوث المياه وخاصة فى البحيرات الساحلية للبحر المتوسط (البردويل – المنزلة – البرلس – إدكو – مريوط) وأصبح ذلك من العوامل التى تؤثر على

---

(١) د. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة فى ضوء الشريعة، ط١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة ٢٠٠٤، ص ١٩٢ .

(٢) د.إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياة فى العالم العربى، المشكلة والحلول الممكنة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، عام ٢٠٠١، ص١٧٥.

(٣) د. محمد أبوالعلا محمد، مشكلات المياة فى الشرق الأوسط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، حمهورية مصر العربية، عام ٢٠٠٧، ص ١١٢.

(٤) د. السيد فليفل، الخلفية التاريخية لاتفاقيات المياه بين مصر وإفريقيا، بحث منشور بالمؤتمر الدولي حول (مشكلة المياه في إفريقيا) من ٢٦ – ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨م، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ص١: ١٣.

(٥) د. فاضلة عز الدين محمد طه، تأثير الخسائر الاقتصادية الناتجة عن تلوث مياه نهر النيل على التنمية الاقتصادية، مؤتمر النيل فى عيون مصر (١٠-١٤) ديسمبر، جامعة أسيوط ١٩٩٨، ص ٣٣٢ .

المناطق الأثرية التى تقع على ساحل البحر المتوسط حيث تدهور جزء كبير منها تقريباً من الإسكندرية نتيجة التنمية السياحية غير السليمة ونتيجة لإفراغ النفايات الصناعية بها[1] .

ونخلص من ذلك أن تلوث المياة بسبب المخلفات الملقاة في المياة وما يلقى في النيل والبحيرات والترع والمصارف من مواد كيميائية سامة وغيرها يسهم بشكل كبيرفى فقدان أعداد كبيرة من الثروة السمكية يصعب تقديرها على المستوى القومى وكل ذلك يؤثر على الأمن الغذائى للأفراد ومن هنا يأنى دور الجمعيات التعاونية للثروة المائية للتوعية من خلال الإعلام ووسائل التواصل الإجتماعية بأهمية الحفاظ على المياة من التلوث وذلك بعدم إلقاء المخلفات في المياة للحفاظ على الثروة السمكية والأمن الغذائى .

وعليه وبناء على ما سبق يرى الباحث أنه للحفاظ على المياة المصرية من التلوث وتنمية الثروة السمكية يجب مراعاة الآتى :

١- وضع استراتيجية وطنية لحماية المياه المصرية من الملوثات الناتجة عن السفن أو آثار وعوادم بعض المخلفات الضارة الملقاة بالمياه سواء في نهر النيل وفروعه أوالبحيرات أوالترع أوالمصارف.

٢- الاستفادة من الأبحاث الزراعية والسمكية التي تقوم بها مراكز البحث العلمى.

٣- ضرورة تبني الحكومة لبرنامج تطوير وإصلاح للقطاع التعاونى في مجال الاسماك والاصطياد وعمل مسح شامل لمناطق الاصطياد بجمهورية مصر العربية بحيث يراعي حماية الشواطئ والمياه الإقليمية في البلاد من التلاعب بالثروة السمكية والعمل على تنمية الثروة السمكية وتطوير مزارع وأحواض زراعة الأسماك وتحسين وسائل الصيد الحديثة وإقامة صناعات تعليب الأسماك والاهتمام بالتسويق لهذه المنتجات السمكية.

([1]) د. محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر، ط١، دار الشروق، ٢٠٠٢، ص ٢٠٢، ٢٧٥ .

المبحث الرابع
دور القطاع التعاونى
فى مجال التعاونيات الإسكانية

تعتبر الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان محورا أساسيا فى توفير المساكن لفئات عديدة من أفراد الشعب المصرى بأسعار التكلفة حيث أنها مصنفة ضمن الهيئات غير الهادفة للربح ويتعدى حجم أعمالها ٢٤ مليار جنيه [١] . وتمتلك الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان صرح كبير من الجمعيات وطبقا للمادة رقم (١٦) من قانون التعاون الإسكانى رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ تعرف الجمعية التعاونية للبناء والإسكان على أنها منظمة جماهيرية ديمقراطية تعمل على توفير المساكن لأعضائها وتوفير الخدمات اللازمة لتكامل البيئة السكنية وتعهد التجمع السكنى بالعناية والصيانة وتضع الجمعية خطة سنوية لنشاطها عن كل سنة مالية وتحدد وسائل تنفيذها [٢] .

كما تضمنت المادة (٧٨) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ النص على الآتى:"تكفل الدولة للمواطنين الحق فى المسكن الملائم والأمن الصحى بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الإجتماعية[٣]

ويمثل التزايد السكاني السريع خطرًا كبيرًا على أي دولة وخاصة إذا كانت من ضمن الدول النامية التى لا تقابل هذه الزيادة بإستثمار للعنصر البشرى، وتقوم التعاونيات الإسكانية بدور كبير وهام فى التصدى لمشكلة الزيادة السكانية فى العالم حيث تقوم بإنجاز ٤٠% من الوحدات السكنية سنويا ولقد قامت بدور كبير فى تعمير ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وقامت بتنفيذ ٥٠ % من الوحدات السكنية فى السويد وفى مصر بنسبة ٤٣% [٤] .

وتتميز القرى بأنها أصغر حجمًا من المدن وكذلك نجد رغم ازدحام السكان بالقرى الريفية إلا أنها تعتبر أقل كثافة عن المدينة ولقلة الكثافة أثر كبير على الحياة الريفية وتضمن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ الخاص بالتعاون الإسكانى النص في المادة الأولى منه على ما يلي : التعاون الإسكانى فرع من القطاع التعاوني يعمل على توفير المساكن للأعضاء والخدمات

---

(١) د. عبدالفتاح عبدالرازق السيد مدخل مقترح لتطوير الأداء المالى للجمعيات التعاونية للبناء والإسكان دراسة تطبيقية على الجمعية التعاونية للبناء والإسكان للعاملين بمركز القاهرة للملاحة الجوية كلية التجارة جامعة عين شمس ٢٠١٣، ص ٧٠ . وأيضا الإتحاد العام للتعاونيات ، مرجع سابق ص ٤.

(٢) المادة رقم (١٦) من قانون التعاون الإسكانى رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ .

(٣) المادة (٧٨) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ .

(٤) مجلة صوت التعاون العدد ٢٤٤مايو – يونيه ٢٠١٦، ص١٤.

اللازمة للتجمعات السكنية ويتولى صيانتها وإدارتها وذلك وفقًا للمبادئ التعاونية وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة بهدف رفع مستوى الأعضاء اقتصاديًا واجتماعيًا [١] .

ويضم البنيان التعاوني الاسكاني المصرى حوالى ٢٥٩٦ جمعية تضم ٢.٥ مليون أسرة مكونة من ١٥ مليون مواطن منتشرة في جميع المحافظات بحجم أعمال يتجاوز ٢٤مليار جنية وتخدم كل فئات الشعب المصرى من الريف والحضر المصرى [٢].

ويتكون البنيان التعاونى الإسكانى فى مصر من أربع مستويات وذلك على النحو التالى:[٣]

أولا: الجمعيات التعاونية الأساسية للبناء والإسكان ويبلغ عددها حوالى ٢١٩٢ جمعية .

ثانيا: الجمعيات المشتركة وعددها ٤ جمعيات .

ثالثا: الجمعيات الإتحادية ويبلغ عددها ١٣ جمعية .

رابعا: الإتحاد التعاونى الإسكانى المركزى وهو يقع على قمة البنيان التعاونى الإسكانى ويتولى الإشراف والتوجيه والرقابة على أعمال الجمعيات الإسكانية بما يوفر المسكن لأعضاء الجمعيات وتحقيق الخدمات اللازمة للمجتمعات السكنية .

وكانت بداية التعاون الاسكاني في الاربعينيات من القرن الماضى وتم تكوين اول جمعية تعاونية للبناء والاسكان في مصر في ١٧ نوفمبر ١٩٥٢ وهي الجمعية التعاونية لبناء المساكن بالمعادى وفى سنة ١٩٥٣ تم انشاء ٢١ جمعية منهم ١٣ جمعية فى القاهرة، وأربع جمعيات فى الجيزة، وجمعية واحدة في كل من الشرقية والدقهلية وبورسعيد وأسيوط [٤]، والتعاون الإسكانى كأحد فروع القطاع التعاوني يهدف إلى توفير المساكن للمواطنين بأقل التكاليف وتكوين مجتمعات تعاونية متكاملة متوفر بها كل المرافق اللازمة لتوفير الخدمات اللازمة للمعيشة الكريمة بحيث تصبح الأسرة وهي النواة الأولى في المجتمع قادرة على العمل والإنتاج وتحقيق التنمية بكافة أشكالها، ولكن توفير هذه المرافق والخدمات يستغرق وقتا كبيرا و إجراءات معقدة للحصول على تراخيص البناء وعليه فإنه يجب على الجهات المسؤلة والمختصة في الدولة تيسير اجراءات الحصول على تراخيص البناء واعتماد التقسيمات الخاصة بالتعاونيات الإسكانية

---

(١) المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ الخاص بالتعاون الإسكانى .

(٢) د. عبدالفتاح عبدالرازق السيد مدخل مقترح لتطوير الأداء المالى للجمعيات التعاونية للبناء والإسكان مرجع سابق، ص ٧١ . وأيضا الإتحاد العام للتعاونيات لجمهورية مصر العربية ، ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ٤.

(٣) د. عبدالفتاح عبدالرازق السيد مدخل مقترح لتطوير الأداء المالى للجمعيات التعاونية للبناء والإسكان المرجع السابق، ص ٧٢-٧٣. .

(٤) د. أحمد عبدالظاهر عثمان، أجنحة الحماية الإجتماعية، مرجع سابق، ص ٨٠ .

ولكن يلاحظ أن القيادة السياسية فى الدولة ومؤسسات الدولة المصرية تقوم بتيسير الإجراءات من خلال مبادرة حياة كريمة التى أطلقتها القيادة السياسية فى جمهورية مصر العربية وهو ما تم ملاحظته فى تعمير المناطق العشوائية والنهوض بها فى عام ٢٠٢١ والقيام ببناء مساكن للأسر الفقيرة وذوى الدخول المحدودة وتجهيز هذه المساكن بكل ما تستلزمه من وسائل المعيشة .

المبحث الخامس
دور القطاع التعاونى
فى الحد من البطالة والتضخم والفقر

سوف نقسم الحديث عن دور القطاع التعاونى فى الحد من البطالة والتضخم والفقر فى المطالب التالية:

المطلب الأول: دور القطاع التعاونى في الحد من البطالة

المطلب الثانى: دور القطاع التعاونى في الحد من التضخم والفقر

المطلب الأول
دور القطاع التعاونى في الحد من البطالة

تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التى تواجه البلاد العربية لآثارها الإقتصادية والإجتماعية الخطيرة [١] ومن هنا يبرز دور القطاع التعاونى فى الإهتمام بقضية تشغيل الشباب والمساهمة فى رعاية وإنشاء برامج للمشروعات الصغيرة للحد من البطالة وغالبا ما تقوم هذه البرامج على منح حوافز مالية عن طريق تقرير إعفاءات ضريبية لبعض السلع والأنشطة أو منح قروض بفوائد محدودة لبعض المشروعات والأنشطة الحرفية من خلال الجهاز المصرفي، وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية فى الأنشطة المتنوعة حوالى ٤٦٦جمعية وتحتوى على ١٠٢ ألف منشأة بحجم أعمال نحو ١,٥ مليار جنيه [٢]، كما تساهم المشروعات الصغيرة فى رفع معدلات التوظف والتدريب وتطبيق التكنولوجيا المحلية وتطويرها والمساهمة فى إنتاج السلع والخدمات محليا بما يساعد فى توفير العملة الأجنبية[٣] .

([١]) د. فرج عبالعزيز عزت، أزمات الشباب فى مصر والوطن العربى (تفاقم البطالة ، تأزم أوضاع التشغيل)، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى العشرين بعنوان أزمات الشباب الحالية، المنعقد فى كلية التجارة جامعة عين شمس فى الفترة من ١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠١٥م، ص ٨٢.

(١٥٠) الإتحاد العام للتعاونيات لجمهورية مصر العربية، مرجع سابق، .ص ٥ .

([٣]) د. ياسر إبراهيم محمد، الدور المؤسسى لبنك التنمية والإئتمان الزراعى فى دعم المشروعات الصغيرة فى إطار" برنامج تمويل المناطق الريفية بمصر" (٢٠١٥- ٢٠٢٠)، مجلة مصر المعاصرة، أبريل ٢٠١٦، العدد ٥٢٢، السنة مائة وسبعة، القاهرة، ص ١٨٩ .

ويتمثل دور القطاع التعاونى فى إدارة هذه المشروعات وتقديم التسهيلات وانتشارها فى القرى والمدن سواء عن طريق الجمعيات التعاونية الإستهلاكية أو التعاون الإسكانى وغيرها من التعاونيات، وتساهم الأخيرة فى خفض نفقات الإنتاج والتسويق، كما يساعد القطاع التعاونى فى توفير البنية التحتية للأنشطة محل التعاونيات من تنفيذ المقاولات المختلفة في مجالات رصف الطرق والترميمات وتبطين الترع وأعمال الحفر وإرشاد المزارعيين، وتوفير العديد من فرص العمل المنتجة أخذين في الاعتبار الأفضلية لفرص العمل التعاونية من حيث تكلفتها والتي لا تتجاوز ٥٠ إلى ٧٥ % من تكلفة فرصة العمل في القطاعات الأخرى غير التعاونية . أيضا ادخال انشطة جديدة، وعلى سبيل المثال فإدخال نشاط التعبئة والتغليف في التعاونيات الاستهلاكية المصريه البالغ عددها نحو ٤٠٠٠ جمعية استهلاكية من شأنه أن يوفر نحو ٢٠٠٠٠ فرصة عمل، وإدخال نشاط خدمة تصوير المستندات في هذه الجمعيات يعمل على ايجاد نحو ١٠٠٠ فرصة عمل، وادخال نشاط بيع الخضروات والفواكه يوفر نحو ٨٠٠٠ فرصة عمل، وإدخال نشاط بيع الاسماك يوفر نحو ٤٠٠٠ فرصة عمل، وإدخال نشاط بيع اللحوم يوفر نحو ٤٠٠٠ فرصة عمل.ويعيش حوالى ٧٠% من إجمالى عدد السكان فى مصر فى مستويات معيشية منخفضة [١] .

ويصل عدد الجمعيات التعاونيات الإستهلاكية فى جمهورية مصر العربية حوالى ٢٧٦١ جمعية تعاونية تختص بتوزيع السلع الإستهلاكية على لأشخاص محدودى الدخل برأس مال مستثمر يبلغ حوالى ٣٥٠ مليون جنيه ولا تحمل ميزانية الدولة أية نفقات مالية كما بلغ حجم العضوية فى هذه الجمعيات مايقترب من ٤ مليون عضو وهذه الجمعيات توفر الكثير من فرص العمل للشباب [٢].

كما يساعد القطاع التعاونى فى تدريب العمال فى الأنشطة التعاونية، وتنمية القوى البشرية بشكل عام من المجالات التي تستطيع التعاونيات أن تمارس من خلالها المساهمة في حل مشكلة البطالة فعن طريق سهولة وبساطة الإمكانيات التي يتطلبها تأسيس هذه الجمعيات الانتشار الواسع الذي يمكن أن تحققه وبالتالي قربها من أماكن توطن الشباب والداخلين لسوق العمل يمكن التعاونيات، أن تقدم لسوق العمل أفواج من ذوي الخبرات المطلوبة المدربين بل ويمكنها كذلك استكمال دورها من خلال تأسيس أنشطة يعملون بها على أسس تعاونية.

ويعمل القطاع التعاونى على تجمع الراغبين في العمل في شكل من أشكال التعاون الحرفي أو الزراعي أو السمكي، ويجب أن يتناسب ذلك مع بيئة ومهارات وظروف العمل فى

---

(١) د. فرج عبالعزيز عزت ، أزمات الشباب فى مصر والوطن العربى ، مرجع سابق ص ١٢٧.

(٢) الإتحاد العام للتعاونيات لجمهورية مصر العربية، مرجع سابق، .ص ٥ .

أماكن هذه الجمعيات التعاونية حتى تتناسب مع أوضاع سوق العمل بهذه الأماكن وإحتياجات أسواق العمل ومتطلباتهاوالإستجابة للمتغيرات والتطورات التقنية [١] .

كما تساهم تعاونيات مشروعات الإستزراع السمكى فى جمهورية مصر العربية فى توفير نحو ٢٠٨ ألف فرصة عمل للشباب تعمل فى المصايد المصرية تنتج ٩٥% من إجمالى الإنتاج السمكى [٢] . أيضا يساهم القطاع التعاونى في الحد من مشكلة البطالة عن طريق زيادة الطلب على منتجات الجمعيات التعاونية في السوق سواء كانت من المنتجات الصناعية والزراعية مما يؤدي إلى زياده تشغيل المنشات القائمة بهذا الإنتاج وإستثمار الطاقات الإنتاجية والثروات الطبيعية، حيث تعتبر مصر من أغنى البلاد بالثروات والموارد الطبيعية والطاقات الإنتاجية، مثل الطاقات الشمسية والاستخراجية من بترول وغيرها. فالمورد موجود ولكنه يحتاج إلى بحث واكتشاف وتطوير وكل ذلك عن طريق التسلح بالعلم، والعمل. [٣]

المطلب الثانى

دور القطاع التعاونى في الحد من التضخم والفقر

أولا: دور القطاع التعاونى في الحد من التضخم

يعتبر دور القطاع التعاونى فى الحد من التضخم بديلًا عن دور الدولة في الدعم المباشر للسلع الاستهلاكية حيث أن الدعم هو الوسيلة الوحيدة التي تحمي الطبقات والفئات الاجتماعية من التضخم لأهم وسيلة من وسائل المعيشة هي السلع الضرورية،ويكون ذلك من خلال قيام هذا القطاع التعاونى بالتنازل عن جزء من هامش الربح الذي يتقاضاه الآخرون، حيث أن القطاع التعاونى يخضع للمبدأ الذي يحرم مبدا البيع باقصى ربح ممكن [٤] كما يؤثر التضخم على الدخل الحقيقى (كمية السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها عن طريق الدخل النقدى) للأشخاص الإقتصادية وذلك من خلال نقص القوة الشرائية للدخل النقدى ومن ثم يؤثر

---

(١) د. أحمد عبدالحميد ذكرالله، إنعكاسات تطوير التعليم على سوق العمل فى مصر، مجلة مصر المعاصرة، أبريل ٢٠١٤، العدد ٥١٤، السنة مائة وخمسة، القاهرة، ص ٣٠٠.

(٢) الإتحاد العام للتعاونيات لجمهورية مصر العربية، مرجع سابق، .ص ٥ .

(٣) د.أيمن أحمد على عبد الغفار، دور الإهلاك المعجل فى علاج عجز الموازنة العامة ، دراسة تحليلية مقارنة وذلك فى ظل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر، بكلية التجارة جامعة عين شمس، بعنوان أزمة علاج الموازنة العامة للدولة وتحسين الوضع الإقتصادى ، المقترحات والحلول، فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣، ص١٤٠.

(٤) د. أحمد عبدالظاهر عثمان، أجنحة الحماية الإجتماعية، مرجع سابق، ص ٨٧-٨٨ .

ذلك على الحياة الإقتصادية للأشخاص الإقتصادية عند نفس مستوى الدخل النقدى ولكن فى حالة قيام القطاع التعاونى بتوفير السلع فى الجمعيات التعاونية الإستهلاكية يحدث العكس حيث تزداد كمية السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها عن طريق الدخل النقدى .

ويوجه هذا الدعم إلى الفئات ذات الدخل المنخفض، أو صرفه كإعانات بطالة بما يمكن من تنشيط الطلب الاستهلاكي والحد من الركود وهو الذي كان في حد ذاته سببا من أسباب التضخم بتثيره على قاعدة الانتاج ومن ثم العرض، ومع انخفاض الادخار النقدي فإن الأمر قد يؤدي إلي الادخار السلبي أي الاستدانة من المدخرات السابق تكوينها في فترات ما قبل التضخم الحاد. ومما لا شك فيه أن ذلك أن التضخم يكون أكثر تأثيراعلى أصحاب الدخل الثابتة (مثل أصحاب المعاشات والموظفين ذوى الدخول الثابتة والإعانات الإجتماعية، أصحاب ودائع التوفيرو حملة السندات ذات الفائدة الثابتة) من أصحاب الدخول المتغيرة الذين لا تتأثر حياتهم الإقتصادية بسبب التضخم لأنهم تتغير دخولهم بسبب إرتفاع الأسعار، ومن نتائج التضخم أيضا هجرة أعداد كبيرة للعمل بالبلاد العربية أو بالخارج، وذلك بسبب زيادة أجور العمالة زيادة كبيرة، ومن ثم أصبحت هذه الزيادة من أحد عوامل التضخم الناشئ عن دفع النفقات، ومن ذلك ارتفاع أجور عمال البناء، النجارين، الخياطين، عمال النقل والصيانة، الطباعة، أجور المدرسين، العمال الزراعيين وقد عمل القطاع التعاونى على تفادى هذه الظاهرة و تشغيل الشباب فى الصناعات الحرفية واليدوية من خلال الجمعيات التعاونية .

أيضا من نتائج التضخم أيضا التحول إلي أساليب فنية تستخدم رأس المال استخداماً مكثفاً كما هو الحال بالنسبة لقطاع التشييد والبناء، وخاصة في البلاد التى تعاني من زيادة السكان ولكن القطاع التعاونى الإسكانى عالج هذه المشكلة من خلال الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان والتى تعتبرمحورا أساسيا فى توفير المساكن لفئات عديدة من أفراد الشعب المصرى بأسعار التكلفة حيث أنها مصنفة ضمن الهيئات غير الهادفة للربح ويتعدى حجم أعمالها ٢٤ مليار جنيه [١] .

وخلاصة ما سبق أن القطاع التعاونى يشبع حاجات أعضائه الأساسية من السلع والخدمات عن طريق الجمعيات التعاونية المختصة وهذه الأخيرة لا تستهدف الربح حيث تقوم بعرض وانتاج السلع التي تلبي هذه الاحتياجات مع اختلاف مفهوم هذه الاحتياجات من منطقه

([١]) د. عبدالفتاح عبدالرازق السيد مدخل مقترح لتطوير الأداء المالى للجمعيات التعاونية للبناء والإسكان دراسة تطبيقية على الجمعية التعاونية للبناء والإسكان للعاملين بمركز القاهرة للملاحة الجوية، مرجع سابق ص ٤.

إلى أخرى ومن وقت إلى آخر حسب تطور مستويات الدخول، فالاحتياجات في مجتمع زراعي تختلف عن الاحتياجات في مجتمع صناعى .

ثانيا: دور القطاع التعاونى فى التقليل من ظاهرة الفقر

تعانى المناطق الريفية والنائية فى الدول النامية من تدنى مستويات الخدمات الصحية والتعليمية وعدم توافر فرص العمل بأجور مناسبة وانتشار البطالة والفقر وعليه فقد ظهر دور القطاع التعاونى فى معالجة هذه الأزمات الإقتصادية والإجتماعية من خلال خلق فرص عمل مولدة للدخل سواء كانت يدوية أو صناعية وكل ذلك أدى إلى رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل وبالتبعية أثر ذلك على الحالة المعيشية للأفراد حيث يعتبر الفقر حالة إنسانية تتسم بحرمان مستديم أو مزمن من الموارد والامكانيات والاختبارات والأمن والقدرة الضرورية للاستمتاع بمستوى معيشة مناسب والحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى[١]" وحسب تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧ يرى أن الفقر هو الحرمان من الأشياء القيمة[٢].

ويعرف الفقر بأنه العجزعن إكتساب الدخل الدائم والمستمر الذى يوفر متطلبات الحياة الأساسية من طعام وشراب وملبس وسكن وتعليم وصحة[٣] .

ويهتم البعد البشري بتوفير المتطلبات المادية والنوعية لحياة الأفراد مثل المدارس والإسكان والخدمات الصحية والاجتماعية وغيرها من الحاجات الأساسية للأنسان، وبناء القدرات الفردية من خلال الحد من معدلات الفقر وسوء توزيع الدخل مع توسيع نطاق الحريات الأساسية وتوفير سبل ممارسة الحرية وتفعيل القيم الديمقراطية وتحقيق الذات (٤)، كما تقتضى العدالة الإجتماعية التوزيع العادل للدخل القومي ما بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي اسهمت في تحقيقة وما بين مختلف الافراد في كل طبقة ، ولا يعني هذة الهدف بطبعة الحال المساواة في توزيع الدخول، حتي في الدول الاشتراكية لا يوجد مثل هذه المساواة وانما معناه بالاحرى ان

---

(١) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بعنوان "مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية بروكسل – سبتمبر ٢٠٠٦ – ص٨

(٢) د. عدنان داوود محمد العذاري – د.هدى زويد مخلف، "قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠١٠، ص٢٦.

(٣) د. فرج عبدالعزيز عزت، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى علاج أزمة البطالة والركود والتشوهات فى سوق العمل وتحقيق العدالة الإجتماعية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الحادى والعشرون المنعقد فى كلية التجارة جامعة عين شمس، بعنوان جودة الحياة فى مصر بين الواقع والمأمول، فى ١٠ ديسمبر ٢٠١٦، ص٥٩١.

(٤) د. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، مرجع سابق، ص٢٨.

يكون الجزاء او العائد متناسيين مع الاسهام في الانتاج مع بعض التعديل لأسباب انسانية وغيرها(١).

وتواجه المشروعات الصغيرة عقبات كثيرة تعوق نموها وتطورها ومن أبرز تلك العقبات والمشاكل التمويل والتسويق والقيود الحكومية [٢] وقد ساهم القطاع التعاونى فى التصدى لهذه العقبات و تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع اقامتها ومساندتها وترتب على ذلك عدة نتائج منها:

١- القدرة الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة وبالتالى زيادة الطاقة الانتاجية للمشروعات التعاونية .

٢- ساهم القطاع التعاونى فى تجمع افراد المجتمعات المحلية في شكل من أشكال (التساند) الاجتماعي كمنتجين ليس لأي منهم القدرة على الإنتاج منفردًا (تعاونيات الانتاج الحرفي والزراعي والسمكي) أو كمستهلكين لا يستطيع أي منهم في حدود قوته الشرائية المحدودة أن يتعامل مع السوق العادية و أسعارها العالية تعاونيات الاسكان والاستهلاكية للسلع والاستهلاكية للخدمات) ومن ثم فالتعاونيات تعمل على ايجاد أنشطة مولدة للدخل وتعظم الاستفادة من العنصر البشرى، وفي كلتا الحالتين فإنها تسهم بشكل فعال في الحد من ظاهرة الفقر وتخفيف آثارها .

٣- ساعد القطاع التعاونى فى بيع منتجات الأسر الفقيرة، ومن ثم توافر لها دخل ثابت تسطيع العيش منه.

وفي ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية تعاظم دور الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في تحقيق البعد الاجتماعي وحماية محدودى الدخل وتوفير احتياجاتهم من السلع الضرورية بأفضل الاسعار كما تساعد هذه المشروعات التعاونية على زيادة الطاقة الانتاجية من ناحية، والحد من الفقر والبطالة من ناحية أخرى ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة. [٣] وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر نسبة ٩٠% من إجمالي المشروعات التى

---

(١) د. السيد عطية عبدالواحد، دور السياسة المالية فى تحقيق التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص٤٦٤.

(٢) د. عبدالكريم إبراهيم محمد، أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى المساهمة فى حل مشكلة البطالة فى مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى العشرين بعنوان أزمات الشباب الحالية، المنعقد فى كلية التجارة جامعة عين شمس فى الفترة من ١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠١٥م، ص ٢٣٥.

(٣) د. إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر، العدد الاول، ٢٠١١، ص ٣٣.

تعمل فى غير النشاط الزراعى [١]، كما يعمل بها نحو ثلثي القوى العاملة من الشباب وغيرهم من الفئات الأخرى فى المجتمع. كما أن مصطلح المشروعات الصغيرة لم يكن قاصرا على منشآت القطاع الخاص وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية، كما ساعد القطاع التعاونى فى الوصول الى الفقراء في مناطقهم المختلفة، فالتعاونية نتاج تجمع أفراد لا يستطيع أي منهم منفردًا أن يحل مشكلته، حيث لا يجد القطاع الخاص حافزه الربحي للعمل في المناطق العشوائية ومن هنا تبرز أهمية الجمعيات التعاونية فى إستثمار الأيدى العاملة فى هذه المناطق وإستثمار ما يوجد لديهم من إمكانيات فى الأنشطة الحرفية المختلفة حيث أن تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة يتطلب زيادة في الإنتاج والاستثمار ليكون أكبر من الزيادة في الاستهلاك، بمعنى لابد من الحد من الاستهلاك سواءً الخاص أم العام وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الإنتاج والاستثمار. [٢]

---

(١) د. عبدالحميد صديق عبد البر، تجربة المشروعات الصغيرة في مصر، المعوقات والتحديات وأساليب العلاج، دراسة مقارنة مع التجارب الدولية، مجلة مصر المعاصرة، أبريل ٢٠١٣، العدد ٥١٠،السنة ١٠٤ القاهرة، ص٥ .

(٢) د.أيمن أحمد على عبد الغفار،الإصلاح الضريبى وأثره على الإستثمار، المؤتمر العلمى السابع، بكلية الحقوق جامعة بنها، بعنوان الأفاق القانونية والاقتصادية للاستثمار فى مصر، فى الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ إبريل ٢٠١٣، مجلة الفكر القانونى والاقتصادى، ص٤٦٦ –٤٦٧ .

الخاتمة

تناولنا موضوع دور االقطاع التعاونى فى تحقيق التنمية دراسة تحليلية فى ضوء الدستور المصرى لسنة ٢٠١٤، وتم تقسيم خطة البحث إلى عدة مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية التعاون والتنظيم التشريعى للقطاع التعاونى وأثر التحول الرقمى عليه، وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين تناولنا فى المطلب الأول منه ماهية التعاون، وفى المطلب الثانى تناولنا التنظيم التشريعى للقطاع التعاونى وأثر التحول الرقمى عليه، ثم إنتقلنا إلى المبحث الثانى والذى تم تخصيصه للحديث عن دور القطاع التعاونى فى تنمية الريف والنهوض بالأنشطة الإنتاجية والخدمية، وتم تقسيمه إلى أربعة مطالب، خصصنا المطلب الأول منه للحديث عن الإهتمام بتنمية الريف والتنمية الزراعية، أما المطلب الثانى تحدثنا فيه عن أثر القطاع التعاونى على التنمية المستدامة، وفى المطلب الثالث تحدثنا عن دور القطاع التعاونى فى الإهتمام بالشباب وتنمية العنصر البشرى، أما المطلب الرابع فتحدثنا فيه عن دور القطاع التعاونى فى توفير السلع والخدمات الاستهلاكية، أما فى المبحث الثالث تناولنا دور القطاع التعاونى فى حماية وتنمية الثروة المائية والسمكية، أما المبحث الرابع تناولنا دور القطاع التعاونى فى مجال التعاونيات الإسكانية، وفى المبحث الخامس تم توضيح دور القطاع التعاونى فى الحد من التضخم والبطالة والفقر، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، تناولنا فى الأول منه دور القطاع التعاونى في الحد من التضخم، وفى المطلب الثانى تناولنا دور القطاع التعاونى في الحد من البطالة، أما فى المطلب الثالث تناولنا دور القطاع التعاونى فى التقليل من الفقر .

وبعد هذا العرض لموضوع البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالى.

أولا:النتائج

من خلال ما تم عرضه من خطة وموضوع البحث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج وهى:

١- عدم إهتمام الإعلام ومواقع التواصل الإجتماعى بالأنشطة التعاونية وبالتالى عدم إهتمام المستثمرين ورجال الأعمال بهذه الأنشطة التعاونية .

٢- عدم وجود تشريعات داخلية تنظم أنشطة القطاع التعاونى تلائم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتحول الرقمى حيث أن القانون يعتبر إنعكاسا للواقع الإقتصادى والإجتماعى السائد .

٣- عدم وجود آليات تساعد القطاع التعاونى على منافسة القطاع الخاص على الرغم من إهتمام المشرع الدستورى المصرى لعام ٢٠١٤ للقطاع التعاونى وإفراد نصوص خاصة له تساوى بينه وبين القطاع العام والقطاع الخاص . (١)

٤- يعتمد القطاع التعاونى على التمويل الذاتي ولكن بسبب نقص الموارد المالية وزيادة نفقات المشروعات التعاونية سواء كانت زراعية أو إستهلاكية أو سكانية أو ثروة مائية وعدم وجود مؤسسات تساهم فى تمويل هذه المشروعات التعاونية كل ذلك يحد من دور القطاع التعاونى فى القيام بدوره فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

٥- القطاع التعاونى ينقصه الأمكانات المادية والبشرية والتنظيمية بما يتطلب الدعم من قبل الدولة بالكوادر الفنية والإدارية لكافة الأنشطة والمجالات التعاونية سواء كانت تعاونيات زراعية أو تعاونيات إستهلاكية وإنتاجية أو تعاونيات الثروة المائية .

٦- عدم وجود شبكة معلومات ترابط بين الأنشطة التعاونية على كافة أحاء الجمهورية وبالتالى عدم معرفة المواطنين بأماكن هذه الجمعيات للإسفادة من الخدمات المقدمة منها.

٧- لا توجد عدالة فى توزيع مستلزمات الإنتاج بين القطاع التعاونى والقطاع العام والقطاع الخاص وترتب على ذلك وجود نقص فى منتجات القطاع التعاونى وخاصة منتجات التعاونيات الزراعية وبالتالى يؤثر بصورة سلبية على الطاقة الإنتاجية .

٨- يسهم تلوث المياة بسبب المخلفات الملقاة في المياة وما يلقى في النيل والبحيرات والترع والمصارف من مواد كيميائية سامة وغيرها فى فقدان أعداد كبيرة من الثروة السمكية يصعب تقديرها على المستوى القومى وكل ذلك يؤثر على الأمن الغذائى للأفراد .

١- (١) المواد (٣٣) و(٣٤) من الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ السابق ذكرهما فى المبحث الأول من هذا البحث.

٩- التعاون الإسكانى كأحد فروع القطاع التعاوني يستغرق وقتا كبيرا و إجراءات معقدة للحصول على تراخيص البناء .

١٠- يفتقد القطاع التعاونى للتسويق الإلكترونى مما يؤثر بالسلب على توزيع منتجات هذا القطاع .

١١- لا يمتلك القائمين على النشاط التعاونى فى الجمعيات التعاونية الخبرة الكافية فى إدارة المشروعات والأنشطة التعاونية .

ثانيا: التوصيات

من خلال ما تم التوصل إليه من النتائج السابقة وفى ضوء ما تم عرضه فى البحث يوصى الباحث بالآتى:

١- يجب على المختصين بالإعلام ومواقع التواصل الإجتماعى الإهتمام بالأنشطة التعاونية والوعى التعاونى من خلال تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على القيام بهذه الأنشطة التعاونية.حيث يحتل الإعلام أهمية كبيرة فى حياة الشعوب نظرا لقدرته على التأثير فى إتجاهات الأفراد وميولهم وبالتالى التأثير على الرأى العام.

٢- يوصى الباحث بمواكبة الإصلاح التشريعى للإصلاح الإقتصادى فى مجال التعاونيات عن طريق النظر فى التشريعات التعاونية بما يجعلها تتواكب مع المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية وإعادة النظر كل فترة فى قوانين التشريعات التعاونية وبتطبيق منظومة التحول الرقمي على الأنشطة التعاونية لكى تساعد على حصر اللأنشطة التعاونية وإنشاء جمعيات تعاونية فى الأماكن الخالية من هذه الأنشطة التعاونية تعمل على تقديم خدمات مبتكرة تعطي الأعمال ميزة تنافسية قوية ومصرفات منخفضة و تعمل هذه الأنشطة على تحقيق التحسين المستمر للسلعة أو الخدمة وتحقيق ولاء المستهلك وإسعاده.

٣- يجب أن توفر الدولة للقائمين على النشاط التعاونى آليات تساعد القطاع التعاونى على منافسة القطاع الخاص ومشروعات القطاع العام .

٤- يجب أن توفر الدولة الدعم المالى الكافى للجمعيات التعاونية حتى تؤدى دورها المنوط بها على أكمل وجه ومنح مشروعات القطاع التعاونى حوافز ضريبية لتشيع القائمين عليها .

٥- يجب على مؤسسات الدولة توفير الدعم للقطاع التعاونى وإمداده بالكوادر الفنية والإدارية لكافة الأنشطة والمجالات التعاونية سواء كانت تعاونيات زراعية أو تعاونيات إستهلاكية وإنتاجية أو تعاونيات الثروة المائية .

٦- يجب أن يكون هناك ترابط بين كافة الأنشطة التعاونية فى الدولة من خلال شبكة المعلومات سواء بين التعاون الزراعى أوالتعاون الإنتاجى والإستهلاكى أو التعاون الإسكانى أو تعاون الثروة المائية لإرشاد المواطنيين لأماكن هذه الجمعيات التعاونية وإستغلالها الإستغلال الأمثل .

٧- نظرا لعدم وجود عدالة فى توزيع مستلزمات الإنتاج بين القطاع التعاونى والقطاع العام والقطاع الخاص وما يترتب على ذلك من وجود نقص فى منتجات القطاع التعاونى وخاصة منتجات التعاونيات الزراعية وبالتالى يؤثر بصورة سلبية على الطاقة الإنتاجية .

يوصى الباحث للحفاظ على هذه الأخيرة فإنه يجب توفير مستلزمات الإنتاج لأنشطة القطاع التعاونى بسعر مناسب يتفق مع أسعار السوق كما هو متبع بالنسبة للقطاع العام والخاص .

٨- يجب على الجمعيات التعاونية للثروة المائية التوعية من خلال الإعلام ووسائل التواصل الإجتماعية بأهمية الحفاظ على المياة من التلوث وذلك بعدم إلقاء المخلفات في المياة للحفاظ على الثروة السمكية والأمن الغذائى و الاستفادة من الأبحاث الزراعية والسمكية التي تقوم بها مراكز البحث العلمى وضرورة تبني الحكومة لبرنامج تطوير وإصلاح للقطاع التعاونى في مجال الاسماك والاصطياد وعمل مسح شامل لمناطق الاصطياد بجمهورية مصر العربية بحيث يراعي حماية الشواطئ والمياه الإقليمية في البلاد من التلاعب بالثروة السمكية والعمل على تنمية الثروة السمكية وتطوير مزارع وأحواض زراعة الأسماك وتحسين وسائل الصيد الحديثة وإقامة صناعات تعليب الأسماك والاهتمام بالتسويق لهذه المنتجات السمكية.

٩- فى إطارالتعاون الإسكانى كأحد فروع القطاع التعاوني يجب على الجهات المسؤلة والمختصة في الدولة تيسير اجراءات الحصول على تراخيص البناء والخاصة بالتعاونيات الإسكانية والتوسع في توفير البنية التحتية من رصف للطرق وبناء للمدارس وتوفير الأسواق للأماكن الصالحة للبناء والخاصة بالتعاون الإسكانى وبالفعل تبنت القيادة السياسية ومؤسسات الدولة المصرية فى السنوات الأخيرة تيسير الإجراءات الخاصة بالتعاون الإسكانى من خلال مبادرة حياة كريمة التى أطلقتها القيادة السياسية فى جمهورية مصر العربية وهو ما تم ملاحظته فى تعمير المناطق العشوائية والنهوض بها فى عام ٢٠٢١ والقيام ببناء مساكن للأسر الفقيرة وذوى الدخول المحدودة وتجهيز هذه المساكن بكل ما تستلزمه من وسائل المعيشة .

١٠- يوصى الباحث بتوسيع مجالات التسويق الإلكترونى خاصة فى ظل التحول الرقمى حيث أصبح إستخدام التسويق الإلكترونى لمنتجات الجمعيات التعاونية أمر ضرورى، سواء كانت تعاونيات زراعية أو إستهلاكية أو يدوية، حتى تسطيع منتجات القطاع التعاونى منافسة منتجات القطاع العام والخاص .

١١- يجب تقديم الدعم والتدريب المستمر لأعضاء الجمعيات التعاونية من خلال إنشاء مراكز تدريب لكافة الأنشطة التعاونية بمقر هذه الجمعيات والإستعانة بالخبراء فى الأنشطة التعاونية المصرية الخمس الآتية:

أ- التعاونيات الإستهلاكية فى مجال حماية المستهلك .

ب- التعاونيات الإنتاجية فى الأنشطة الحرفية واليدوية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ج- التعاونيات الزراعية فى مجال التنمية الزراعية .

د- القطاع التعاونى الإسكانى فى مجال الإسكان الإجتماعى .

هـ- تعاونيات الثروة المائية فى نشاط الإستزراع والإنتاج السمكى.